جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

أثر التمويل الزراعي في حجم الصادرات الزراعية السودانية

دراسة حالة : بنك الشمال الاسلامي

(2008 م -2018 م)

Impact of Agricultural Financing on the volume of agricultural exports in Sudan

CASE STUDY: ALSHAMAL ISLAMIC BANK (2008 -2018)

بحث تكميلي لاستيفاء درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي (التمويل)

إعداد الدارس :-

أحمد التهامي سليمان محمد أحمد المنصور

إشراف:-

د : علي أحمد الامين

التاريخ : ابريل 2021م

Sudan University of Science & Technology

College of Graduate Studies

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

كلية الدراسات العليا

صفحة الموافقة

اسم الباحث : م. محمد الشهاري سليمان محمد أحمد المنصور

عنوان البحث : أثر التمويل الزراعي في حجم الصادرات الزراعية في السودان (2008 - 2018) دراسة حالة: بنك الشمال الإسلامي

موافق عليه من قبل :

الممتحن الخارجي

الاسم: د. عبدالرحمن طاهر حاج آدم

التوقيع: ..... التاريخ: 19-8-2021

الممتحن الداخلي

الاسم: د. خالد حسن السيد

التوقيع: ..... التاريخ: 2021/8/19

المشرف

الاسم: د. علي احمد الأمين

التوقيع: ..... التاريخ: 2021/8/19

ص.ب 407 فاكس/ 83 769363 البريد الالكتروني cgs @ sustech edu.

الآية

وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَآتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ ۗ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ (265)

صدق الله العظيم

سورة البقرة الاية (265)

إهداء

الي أولئك الذين تركوا بصمة في

مسيرة حياتي،،،

أسرتي ..

اصدقائي ،،،

زملائي ،،،،

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله رب العالمين والصلاة والسلام علي أشرف وأطهر خلق الله أجمعين النبي الكريم اصطفاه الله علي جميع خلقه بحمل الامانة وتبليغ الرسالة عليه أفضل الصلاة والتسليم .

أشكر جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، وكلية الدراسات العليا لاتاحتها لي الفرصة لنيل درجة الماجستير عبر بوابتها ، وأخص بالشكر اسرة مكتبة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا واشرة مكتبة اكاديمية السودان للعلوم المصرفية لامدادهم لي بالمادة العلمية لهذا البحث .

وأتقدم بأسمي ايات الشكر والامتنان الي استاذي ومشرفي الدكتور : **علي احمد الامين** والذي كان خير عون ومساند وداعم لي في رحلة نيل درجة الماجستير .

المستخلص

تناولت الدراسة أثر التمويل الزراعي علي حجم الصادرات الزراعية في السودان خلال الفترة من العام 2008 م وحتي العام 2018م من خلال دراسة حالة بنك الشمال الاسلامي ، وهدفت الدراسة الي التعرف علي حجم التمويل المقدم للقطاع الزراعي من بنك الشمال الاسلامي وأثر ذلك في زيادة حجم الصادرات الزراعية في السودان ، وقد تمثلت مشكلة الدراسة في مدى مساهمة التمويل الزراعي في زيادة الصادرات الزراعية في السودان ،و العقبات التى تواجه تمويل القطاع الزراعى ،و أثر مساهمة بنك الشمال الاسلامي في حجم الصادرات الزراعية فى السودان خلال فترة الدراسة. بينما تمثلت فروض الدراسة في أن التمويل الزراعي ساهم في زيادة حجم الصادرات الزراعية في السودان والعقبات التي تواجه تمويل القطاع الزراعي في السودان ودور بنك الشمال الاسلامي في زيادة حجم الصادرات الزراعية من خلال تمويله للقطاع الزراعي . وقد اعتمد الدارس علي المصادر الثانوية في جمع البيانات من كتب وأبحاث وتقارير ، واستخدم الباحث المنهج الوصفي والتاريخي في تحليل البيانات ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة مساهمة بنك الشمال الاسلامي في زيادة حجم الصادرات الزراعية من خلال تمويله للقطاع الزراعي بالاضافة الي تضاعف حجم التمويل الزراعي خلال عشر سنوات التي غطتها الدراسة .

ارتبطت الزيادة في حجم الصادرات الزراعية بحجم التمويل المقدم من المصارف.

ومن اهم التوصيات التي اوصي بها الدارس من خلال الدراسة ضرورة تشجيع التمويل الزراعي عبر المصارف السودانية بتوسيع التمويل الزراعي المتاح وتوسع المصارف افقيا لتغطي مساحات شاسعة من السودان لمقابلة احتياجات المزارعين للتمويل ، توسيع شبكة الضمانات المطلوبة للتمويل الزراعي، انشاء محافظ تمويلية ضخمة من قبل المصارف لتمويل الموسمين الصيفي والشتوي وضرورة تنويع صيغ التمويل المتاحة عبر المصارف للمزارعين .

ABSTRACT

The study dealt with the impact of agricultural financing on the volume of agricultural exports in Sudan during the period from 2008to2018 through a case study of Alshamal Islamic Bank. Sudan, the problem of the study was represented in the extent of the contribution of agricultural finance to the increase of agricultural exports in Sudan, the obstacles facing the financing of the agricultural sector, and the impact of the contribution Alshamal Islamic Bank on the volume of agricultural exports in Sudan during the study period. While the hypothesis of the study were that agricultural financing contributed to increasing the volume of agricultural exports in Sudan, the obstacles facing the financing of the agricultural sector in Sudan, and the role of Alshamal Islamic Bank in increasing the volume of agricultural exports through its financing of the agricultural sector. The researcher relied on secondary sources in collecting data from books, research and reports, and the researcher used the descriptive and historical approach in analyzing the data. Among the most important findings of the study is the contribution of Alshamal Islamic Bank to increase the volume of agricultural exports through its financing of the agricultural sector in addition to doubling the volume of agricultural financing during Ten years covered by the study. The increase in the volume of agricultural exports was related to the size of financing provided by banks. Among the most important recommendations recommended by the student through the study is the need to encourage agricultural financing through Sudanese banks by expanding available agricultural financing and expanding banks horizontally to cover large areas of Sudan for financing, expanding the required network of guarantees. For agricultural financing, the establishment of huge financing portfolios by banks to finance the summer and winter seasons and the need to diversify the financing formulas available through banks to farmers.

قائمة الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
الإستهلال	أ
الإهداء	ب
شكر وعرفان	ج
المستخلص	د
Abstract	هـ
قائمة المحتويات	و
قائمة الجداول	ر
الفصل الاول : الإطار المنهجي والدراسات السابقة	
المبحث الاول : الاطار المنهجي	2-4
المبحث الثاني : الدراسات السابقة	5 - 9
الفصل الثاني : الاطار النظري للدراسة	
المبحث الاول : مفهوم وأهمية التمويل	11 - 18
المبحث الثاني : مفهوم وأهمية الصادرات الزراعية	19 - 20
الفصل الثالث : التمويل الزراعي والقطاع المصرفي في السودان	
المبحث الاول : نشأة وتطور القطاع المصرفي في السودان	22 - 33
المبحث الثاني : التمويل الزراعي ومشاكله	34 - 40
المبحث الثالث : الصادرات الزراعية في السودان	41 - 56
الفصل الرابع : الدراسة التطبيقية	
المبحث الاول : نشأة بنك الشمال الاسلامي ودوره في التمويل الزراعي	58 - 61
المبحث الثاني : الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات	62 - 75
المبحث الثالث : الخاتمة (النتائج والتوصيات)	77
المراجع	78 -83

قائمة الجداول

الرقـــــم	اسم الجـــــــــدول	رقم الصفحة
7/1	حجم التمويل الممنوح للقطاع الزراعي خلال الاعوام 2008 م – 2018م	40
7/2	حجم ونسبة التمويل المصرفي للقطاع الزراعي من اجمالي التمويل المصرفي	54
7/3	حجم التمويل الممنوح للقطاعات الاقتصادية خلال الاعوام 2008 –2018م	55
7/4	حجم الصادرات الزراعية السودانية خلال الفترة من 2008م – 2018 م	56
7/5	تفاصيل المساهمين في بنك الشمال الاسلامي	59
7/6	فروع بنك الشمال الاسلامي	60
7/7	حجم التمويل الزراعي المقدم من بنك الشمال الاسلامي	62

الفصل الأول

الإطار المنـهجي للدراسة والدراسات السابقة

المبحث الاول : الإطار المنـهجي للدراسة

المبحث الثانـي : الدراسات السابقة

المبحث الاول : الإطار المنهجي

مقدمة :-

يلعب التمويل الزراعي دوراً مهماً في زيادة حجم الصادرات السودانية من خلال تمويل الصادرات الزراعية وذلك عبر توفير التمويل المطلوب لإكمال عمليات الصادر، حيث يعمل ذلك على تحفيز إنتاج القطاعات الإقتصادية المختلفة والزراعية بصورة خاصة ويمثل بنك الشمال الاسلامي دورا" هاما" وكبيرا" من خلال تمويله لصادرات السلع الزراعية ذات الاهمية مثل السمسم والصمغ العربي وغيرها من المحصولات الزراعية التي يتميز بها السودان ، كذلك يسهم بنك الشمال الاسلامي في تشجيع الصادرات الزراعية من خلال تسهيل استقبال عائدات الصادر من خلال شبكة مراسلين منتشرة حول العالم .

من كل ذلك تاتي هذه الدراسة لتبرز أهمية التمويل الزراعي في تمويل الصادرات الزراعية من خلال صيغ التمويل المتاحة عبر بنك الشمال الاسلامي .

مشكلة الدراسة

يهدف البحث الي الوصول لحل أو طرح مقترحات حلول لمشكلة التمويل الزراعي في السودان ويمكن صياغة المشكلة في الاتي :-

1. الي أي مدى يساهم التمويل الزراعي في زيادة الصادرات الزراعية في السودان ؟
2. ماهي العقبات الفنية والادارية التى تواجه تمويل القطاع الزراعى ؟
3. ما هو دور تمويل بنك الشمال الاسلامي في الصادرات الزراعية فى السودان خلال فترة الدراسة ؟

فرضيات الدراسة :

يري الباحث ان فرضيات هذه الدراسة تتمثل في الاتي :-

1. ساهم التمويل الزراعي في زيادة حجم الصادرات الزراعية في السودان .
2. هناك عقبات اقتصادية وفنية عديدة تواجه تمويل القطاع الزراعي في السودان .

3. أسهم بنك الشمال الاسلامي من خلاله دوره في تمويل الصادرات الزراعية في زيادة حجمها وذلك خلال فترة الدراسة .

أهداف الدراسة :

تكمن اهداف الدراسة في الاتي :-

1. معرفة أثر التمويل علي حجم الصادرات الزراعية في السودان.
2. معرفة مدى تأثير التمويل الزراعي علي الصادرات .
3. معرفة المشاكل والعقبات التى تواجه تمويل القطاع الزراعى .
4. معرفة أثر تمويل الصادرات الزراعية عبر بنك الشمال الاسلامى .

أهمية الدراسة :-

تكمن أهمية الدراسة من الناحية النظرية في إظهار دور التمويل الزراعي من بنك الشمال الاسلامي لقطاع الصادرات الزراعية ومدى تاثير ذلك علي زيادة حجم الصادرات وتعمل الدراسة علي سد الفجوات في الدراسات السابقة التي تناولت ذات الموضوع مع تناول بالتفصيل لدور بنك الشمال الإسلامي في تمويل الصادرات الزراعية وتهدف الاهمية الاقتصادية في المساهمة في تطوير وإزدهار القطاع الزراعي وبالتالى تكمن الاهمية العلمية لهذه الدراسة من خلال مساهمتها في اثراء الجانب المعرفي في هذا المجال و مساعدة الجهات المختصة في اتخاذ القرارات السليمة

منهجية الدراسة :-

الجانب النظري في الدراسة يعتمد علي المنهج التاريخي بجانب منهج التحليل الوصفي لوصف وتحليل الظاهرة محل الدراسة . اما في الجانب العملي فيعتمد الدارس علي منهج التحليل الاحصائي

حدود الدراسة :-

تكمن حدود هذه الدراسة في الحدود التالية :-

- الحدود المكانية : جمهورية السودان
- الحدود الزمانية : الفترة من العام 2008 م الي العام 2018 م (وهي الفترة التي شهدت تدهور سعر الصرف نتيجة لانفصال جنوب السودان 2011م مما اضاف اهمية كبري

للقطاع الزراعي في تحسين موقف الميزان التجاري للبلاد ومن ثم التأثير الايجابي علي سعر الصرف).

- حدود الموضوع : التمويل المصرفي لقطاع الصادرات الزراعية بشكل عام وتمويل بنك الشمال الاسلامي لذات القطاع بصفة خاصة .

متغيرات الدراسة :-

المتغير المستقل :

1/الصادرات الزراعية .

2/ تمويل بنك الشمال الاسلامي للقطاع الزراعي.

المتغير التابع : -

1. التمويل المصرفي للقطاع الزراعي.

والنموذج علي النحو الاتي :

$$Agr = f\ (Agrx., Br.).....$$

هيكل الدراسة :

الفصل الاول يتناول المبحث الاول الاطار المنهجي للدراسة فيما تناول المبحث الثاني الدراسات السابقة بينما يتحدث الفصل الثاني عن الاطار النظري للدراسة وفيه يتناول الدارس مفهوم وأهمية التمويل الزراعي في المبحث الاول ، بينما يتناول المبحث الثاني مفهوم واهمية الصادرات الزراعية . اما الفصل الثالث المبحث الاول : يتحدث هذا المبحث نشأة وتطور القطاع المصرفي في السودان اما المبحث الثاني تناول المشاكل والمعوقات التي تواجه التمويل المصرفي للقطاع الزراعي في السودان بالاضافة الي المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي في السودان بينما تناول المبحث الثالث الصادرات الزراعية في السودان، الفصل الرابع المبحث الاول يشمل نبذة تأريخية المصارف الاسلامية في السودان ويتحدث كذلك عن بنك الشمال الاسلامي ودور البنك في جانب التمويل لقطاع الصادرات الزراعية خلال فترة الدراسة المبحث الثاني الدراسة التطبيقية بينما يتناول المبحث الاخير النتائج والتوصيات .

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

هنالك عدد من الدراسات السابقة تناولت مواضيع ذات صلة بالدراسة وهي كالاتي :-

1. جلال الدين داؤود محمد ،(2019)[1].

تناولت الدراسة اثر اهم صادرات السلع الزراعية في شقها النباتي علي الميزان التجاري في السودان للفترة من 1990 –2016 م وتمثلت فرضيات الدراسة في وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين كل من صادرات محاصيل القطن ، الصمغ العربي، السمسم ، والميزان التجاري في السودان وقد توصل الدارس الي عدة نتائج منها ان الزيادة في صادرات محصول القطن بوحدة واحدة تؤدي الي الزيادة في الميزان التجاري بمقدار (48.10172) وهذا يوضح ان متغير القطن يؤثر بصورة ايجابية علي الميزان التجاري وان الزيادة في صادرات محصول الصمغ العربي بوحدة واحدة تؤدي الي الزيادة في الميزان التجاري بمقدار (36.85562) وقد اورد الدارس توصيات عدة في دراسته ابرزها ضرورة الاستفادة من التقنيات الزراعية الحديثة لزيادة انتاج القطن وكذلك اتباع الميكنة الزراعية لمحصول السمسم وايجاد اليات تسيقية متطورة بالاضافة الي التوجه نحو التصنيع الزراعي للمحاصيل وازالة كافة المعوقات التي تواجه انتاج وتصدير وتسويق سلع الصادر الزراعية

2. عمر حماد محمد أحمد ،(2018) م[2]

تمثلت المشكلة الرئيسية في ان هناك قصور في التمويل الزراعي ادي الي التأثير في المساحات المزروعة والانتاج الزراعي الكلي وكذلك الناتج الزراعي الكلي ، وقد تناولت الدراسة حالة البنك الزراعي السوداني في الفترة من 1990 م الي 2016 م وقد استهدفت الدراسة استكشاف ودراسة دالة التمويل في قطاع الزراعة تطبيقا لظروف توفره وظروف الانتاج الزراعي في السودان وذلك باخذ بيانات المتغيرات ، المتغير التابع (تمويل البنك الزراعي للزراعة) والمتغيرات المستقلة (تمويل البنوك للزراعة ، الانتاج الزراعي الكلي ، المساحة الزراعية ، الناتج الكلي للزراعة) خلال فترة الدراسة ، وتوصلت الدراسة الي التمويل الزراعي الممنوح من البنك الزراعي في فترة معينة يتوقف علي مستوي

[1] جلال الدين داؤود محمد خميس ، أثر الصادرات الزراعية علي الميزان التجاري في السودان ،(2019م) ، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراة في الفلسفة في الاقتصاد ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

[2] عمر حماد محمد أحمد ، التمويل المصرفي للقطاع الزراعي ، (2018 م) ، بحث لنيل درجة الدكتزراة في فلسفة الاقتصاد ، كلية الدراسات العليا – جامعة النيلين .

التمويل المصرفي للزراعة من البنوك السودانية الاخري ، وان التغيرات في الانتاج الزراعي الكلي ،المساحة الزراعية الكلية ، والناتج الكلي الزراعي تؤدي الي تغير مقدار التمويل الزراعي.

3. خنساء أحمد عبدالله الياس ،(2018 م) [1]

تناولت الدراسة تقدير دالة الصادرات الزراعية في السودان في الفترة من 1995 – 2015 م وتمثلت مشكلة الدراسة في كيف يمكن تقدير دالة صادرات السودان الزراعية ؟ ومعرفة اي من المتغيرات المستقلة اكثر تاثيرا علي المتغير التابع (الصادرات الزراعية) وخلصت الدراسة الي ان الناتج الاجمالي المحلي وسعر الصرف لهم معنوية احصائية علي المتغير التابع (الصادرات الزراعية) خلال فترة الدراسة ، والقدرة التفسيرية لنموذج الدراسة لنموذج الدراسة المقدرة في تفسير المتغيرات المفسرة وان 34% سببها عوامل اخري غير مضمنة في النموذج . وقد اوصي الدراس باهمية التوسع في الاسواق الخارجية بالاضافة الي تطوير المنتجين والمصدرين والاهتمام بالاستثمار الاجنبي وازالة المعوقات التي تواجه الاستثمار الاجنبي

4. سحر عبدالقادر عبدالدائم ، (2016) [2]

تناولت الدراسة التمويل المصرفي واثره علي التجارة الخارجية في السودان بالتطبيق علي بنك امدرمان الوطني وبنك فيصل الاسلامي والبنك السوداني الفرنسي وقد تمثلت مشكلة الدراسة في ان قطاع التجارة الخارجية في السودان يعاني من العديد من المشاكل والعقبات التي حالت دون تطويره والنهوض به وانحصرت فرضيات الدراسة في ان هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين حجم التمويل المصرفي وتطوير التجارة الخارجية للسودان ، وقد خلصت الدراسة الي مجموعة من النتائج اهمها ضعف التمويل المصرفي المقدم من المصارف السودانية وهو احد المشاكل التي ادت الي عدم تطوير وزيادة الصادرات الامر الذي افقدها حق المنافسة في الاسواق العالمية وكذلك اوصت الدراسة باتباع سياسات تمويلية تشجيعية تساعد علي النهوض بقطاع الصادر.

[1] خنساء أحمد عبدالله الياس ، العوامل المؤثرة علي دالة الصادرات الزراعية ، (2018م)، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد ، كلية الدراسات العليا ، قسم الاقتصاد ، جامعة النيلين.

[2] سحر عبدالقادر عبدالدائم ،التمويل المصرفي وأثره علي علي التجارة الخارجية في السودان ،(2016م) ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في التجارة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة شندي .

5. هبة محمود حسين السيد، (2016 م) [1]

تناولت الدراسة صيغة السلم ضمن الصيغ التمويلية للقطاع الزراعي في دولة فلسطين وقد توصل الدارس الي نتائج متعددة اهمها ضعف الوعي المعرفي لدي المجتمع الفلسطيني في موضوع التعامل بصيغة السلم وكذلك ضعف المحفزات لدي الجمهور للتعامل مع السلم بالاضافة الي عدم توفر الكادر الوظيفي المؤهل وقد اوصي الدارس بضرورة الاهتمام بنشر الوعي المعرفي بصيغ السلم وذلك من خلال عقد دورات وندوات تعريفية .

وكذلك تأهيل كادر اداري مختص للعمل في تنظيم آليات تدوال هذه الصيغ وإنشاء بنك زراعي اسلامي مختص بمثل هذه الصيغ في دولة فلسطين .

6. محمد محمد طاهر قريش، (2014) [2]

تناولت الدراسة الكشف عن واقع تمويل قطاع المصارف للقطاعات المختلفة مع التركيز علي قطاع التجارة الخارجية وتتلخص مشكلة الدراسة في الاجابة علي قدرة الجهاز المصرفي علي القيام بدور في تمويل التجارة الخارجية وهل تؤثر سياسات بنك السودان المركزي علي قدرة المصارف التمويلية !

وقد خلصت الدراسة الي جمل توصيات اهمها تشجيع المصارف بتوجيه القدر الاكبر من الموارد المالية لصالح تمويل الصادرات مما يؤدي لزيادة الصادر وتحسين الميزان التجاري ، وتتفق الدراستان في تناول اثر التمويل المصرفي علي التجارة الخارجية بينما يكمن الاختلاف في تركيز دراستي علي التمويل المصرفي علي حجم الصادرات الزراعية مع التركيز علي حجم التمويل المقدم من بنك الشمال الاسلامي خلال فترة الدراسة .

7. يوسف عوض احمد ،(2010 م)[3]

تناولت الدراسة تمويل الصادرات السودانية من قبل البنوك التجارية في السودان وانحصرت الدراسة علي المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية وقد توصل الدارس الي نتائج متعددة اهمها سياسات بنك السودان المركزي اتجاه الضوابط ، الضمانات الممنوحة لتمويل الصادر غير كافية وكذلك توصل الدارس الي ان التمويل المقدم لقطاع الثروة الحيوانية والزراعية اسهم في زيادة مساهمة قطاعي الثروة

---

[1] هبة محمود حسين السيد ، الدور التمويلي لبيع السلم في القطاع الزراعي الفلسطيني دراسة حالة (قطاع غزة) ،بحث تكميلي لنيل الماجستير في اقتصاديات التنمية ، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية بغزة ،(2016م0)

[2] محمد محمد طاهر قريش ، المصارف ودورها في تمويل التجارة الخارجية ، (2014) م ، بحث تكميلي لنيل الماجستير في الدراسات المصرفية ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

[3] يوسف عوض احمد ، دور التمويل المصرفي في تجارة الصادر – دراسة حالة : بنك الشمال الاسلامي (1999-2009) ، رسال ماجستير غير منشورة ، اكاديمية السودان للعلوم المصرفية ،(2010م)

الحيوانية والزراعية في الناتج المحلي الاجمالي كذلك مخاطر تذبذب اسعار العملات ادي الي احجام المصارف عن تمويل قطاع الثروة الحيوانية والزراعية وادي ذلك لتذبذب العائد المتوقع من الصادر

8. رانيا صلاح الدين يوسف ،(2009)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في ان الصادرات السودانية تعاني من مشاكل عديدة ويمثل ضعف التمويل المصرفي احد اهم هذه المشاكل وقد افترضت الدراسة ان الصادرات السودانية تعاني بصفة عامة من ضعف الموارد القابلة للتمويل وان ضعف التمويل يعتبر احد العقبات التي تحول دون تطوير الصادرات السودانية توصل الباحث الي ان هناك مشاكل ومعوقات تحول دون تطور قطاع الصادرات السودانية منها ماهو متصل بالقطاع المصرفي ومنها ما يقع ضمن عوامل اخري خارجية.

[1] رانيا صلاح الدين يوسف ، دور التمويل المصرفي في تطوير الصادرات السودانية ،(2009)م ، بحث تكميلي لنيل الماجستير في الاقتصاد ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

9. إنعام بابكر محمد أحمد، (2005م)[1]

تناولت الدراسة السياسات الاقتصادية لتنمية الصادرات الزراعية خلال الاعوام 1992 – 2002م وتوصلت الدراسة الي ان سياسات التحرير الاقتصادي التي صدرت بهدف التحرير الكامل للاعوام 2000م –2001م ادت الي زيادة النسبة الموجهة لقطاع الصادر إذ بلغت 21% ، 20% لكنها انخفضت الي 14% في العام 2002م .

في فترة التحرير الاقتصادي نجد ان التمويل المصرفي لقطاع الصادرات الزراعية اتسم بالتذبذب ، واوضحت الدراسة ان العائد من الصادرات الزراعية بصورة عامة لم يكن مرضيا وذلك لانخفاض نسبة التمويل .

اختلاف الدراسة عن الدراسات السابقة :

نقاط الاتفاق مع الدراسات السابقة :-

- مساهمة التمويل المصرفي في زيادة حجم الصادرات الزراعية .
- ارتبط الانخفاض في الصادرات السودانية بانخفاض التمويل المصرفي لقطاعات الصادر .
- تناولت جميع الدراسات المعوقات والعقبات التي تواجه قطاع الصادرات .
- ارتبطت الزيادة في حجم الصادرات الزراعية بحجم التمويل المقدم من المصارف.

نقاط الاختلاف مع الدراسات السابقة :-

- ابراز التمويل المصرفي المقدم من بنك الشمال الاسلامي للقطاع الزراعي خلال فترة الدراسة .
- زاد حجم التمويل الزراعي في السودان خلال فترة الدراسة من نسبة 10.1% خلال العام 2008م الي نسبة 20.1% في العام 2018 م اي تضاعف حجم التمويل الزراعي خلال عشر سنوات.
- اختلاف الدراسة عن الدراسات السابقة في المنهجية و كذلك دراسة الحالة فهذا البحث يعتبر الأول الذي تناول دور بنك الشمال الاسلامي في تمويل الصادرات الزراعية .

[1] إنعام بابكر محمد ، تقييم آثار السياسات التمويلية علي تنمية الصادرات الزراعية ،(2005)م ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في التخطيط التنموي ، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ، معهد الدراسات الانمائية ، جامعة الخرطوم .

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول : مفهوم وأهمية التمويل.

المبحث الثاني : مفهوم وأهمية الصادرات الزراعية

المبحث الاول

مفهوم التمويل:

لم يعرف التمويل بصورة كبيرة في فترة المقايضة ، حيث كان يتم الاشباع عن طريق الانتاج وتبادله بصورة مباشرة ، وبتطور المجتمع والحياة الاقتصادية ، ظهرت فكرة تقسيم العمل الذي ينتج عنه فائض ، كان بمثابة رأس مال سيستخدم في توزيع السلع عن طريق المبادلة . وبتكامل عوامل الانتاج من ارض وعمل ورأس مال ، ظهرت الحاجة الي التمويل من خلال تدبير العامل الثالث وهو رأس المال [1]

حتي مطلع القرن العشرين كان التمويل يعني تدبير الأموال والاهتمام بوجود النقدية في خزائن المنشآت حتي تستطيع الوفاء بالتزاماتها المستحقة للغير وهذا يدل علي تركيز مفهومه حول الاحتياجات المالية للمنشآت سواءا كانت زراعية او صناعية او تجارية او خدمية او للافراد . وبالتالي اعتبر التمويل هو الحصول علي المال من مصادر مختلفة كأصحاب المشاريع والمقرضين وغيرهم.

ومنذ اوائل الخمسينات من القرن الماضي اهتم الكتاب الاقتصاديون بأمر التمويل ونودي به كعلم مستقل بعد أن ازداد الاهتمام بالتحليل المالي . فلم يعد التمويل هـ و ان يهتم ويركز علي الاحتياجات المالية فقط وإنما امتد النظام المالي ككل بجانب الحصول علي الأموال وإدارتها فقد اصبحت مكونات التمويل المتعددة وكثيرة شملت التنظيم المالي ، التخطيط المالي ، السيولة النقدية ، الاستثمار طويل الاجل ، مصادر الحصول علي الاموال ، والاساليب الفنية للحصول علي الأموال اي ان مفهوم التمويل لم يعد وصفا" لأساليب الحصول علي الأموال بقدر ما هو علم اتخاذ القرارات والأدوات والأساليب كطريق لنجاح المؤسسات ويتمثل في الحصول علي الأموال وإدارتها للحصول علي أكبر عائد من الأموال المستخدمة في مختلف الأصول . ولأن كل أصل يمثل استثمارا" فعلي الإدارة التأكد من استثمار الأموال المتاحة بطريقة اقتصادية

ولقد حفل الفكر الاقتصادي منذ نشأته بالعديد من الأفكار الهامة التي ساهمت في تطوير مفاهيم التمويل والاقراض بصور مختلفة ، تشمل الأساس النظري لرأس المال ، ونظرية المشروع [2]

ويعرف التمويل علي أنه : توفير المبالغ النقدية اللازمة لرفع وتطوير مشروع خاص أو عام .

---

[1] عبيد علي احمد حجازي ، مصادر التمويل (القاهرة : دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، 2006م) ص 4

[2] الصديق طلحة محمد رحمة ، التمويل الاسلامي في السودان التحديات ورؤي المستقبل ، (شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2006م) ص 23-

كما بعرف التمويل علي أنه الحقل الإداري أو مجموعة الوظائف الإدارية المتعلقة بإدارة مجري النقد والزاميته لتمكين المؤسسة من تنفيذ أهدافها ومواجهة ما يستحق عليها من التزامات في وقت محدد . وبصفة عامة يتمثل التمويل في كافة الأعمال التنفيذية التي يترتب عليها الحصول علي النقدية وإستثمارها في عمليات مختلفة تساعد علي تعظيم القيمة النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلا في ضوء النقدية المتاحة حاليا للاستثمار والعائد المتوقع الحصول عليه والمخاطر المحيطة به ، واتجاهات السوق المالية .

كما يعرف ايضا التمويل علي أنه أحد مجالات المعرفة تختص به الادارة المالية وهو ونابع من رغبة الافراد ومنشآت الأعمال لتحقيق أقصي حد ممكن من الرفاهية [1]

ويعرف ايضا : بأنه توفير الأموال المطلوبة في صورة نقدية أو صورة تمويلية أخري لاشباع متطلبات نشاطها وتحقيق أهدافها[2]

ومن خلال هذه التعريفات يمكن استخلاص أن التمويل هو توفير الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية وتطويرها وذلك في أوقات الحاجة اليها إذ انا يخص المبالغ النقدية وليس السلع والخدمات وأن يكون بالقيمة المطلوبة في الوقت الحالي ، فالهدف منه هو تطوير المشاريع العامة منها والخاصة في الوقت المناسب .

مفهوم التمويل المصرفي :

يقصد بالتمويل المصرفي حاجة مشروع ما إلي رأس مال أساسي أو تشغيلي بمعني عدم كفاية مصادر التمويل الذاتية لدي هذا المشروع فيكون اللجوء الي مصادر تمويل خارجية ، ومن هنا كان التمويل المصرفي ويستوي في ذلك أن يكون الاقتراض لآجال طويلة أو متوسطة أو قصيرة . وقد نشأت وظيفة التمويل المصرفي مع بداية المصارف في العصور الوسطي ولكنها اتصفت بالبطء لعدة عوامل أهمها:

- الخوف من فقدان ثقة المودعين في المصارف .
- الحفاظ علي الأموال المودعة في البنك عن الضمان الردئ آنذاك[3]

[1] كتوش عاشور وفورين حاج قويدر ، دور الاعتماد المشتري في تمويل التجارة الخارجية ، الملتقي الدولي حول (سياسات التمويل وأثرها علي الاقتصاديات والمؤسسات النامية ، جامعة بسكرة ، 21-22 نوفمبر 2006م) ، ص 2

[2] رشدي صالح عبدالفتاح صالح ، التمويل المصرفي لمشروعات البنية التحتية ، (بيروت : اتحاد المصارف العربية 2006م) ، ص 281

[3] محمد كمال خليل ، اقتصاد الائتمان المصرفي ، (الاسكندرية منشأة المصارف) ، ص 35

ارتبط ايضا مفهوم التمويل بمفهوم الائتمان لتشابههما في اشياء كثيرة فالائتمان تم تعريفه بانه قابلية الحصول علي مال مقابل التسديدات في المستقبل [1]

يعرف التمويل المصرفي أيضا أنه : التمويل الذي يقدم بواسطة البنوك بأنواعها المختلفة (بنوك تجارية وبنوك استثمار وأعمال وبنوك متخصصة وبنوك اخري) بالاضافة الي التمويل المقدم من البنوك الدولية والمؤسسات التمويلية الدولية الاخري .

وتقوم البنوك كمؤسسات مالية وسيطة بين المدخرين (الافراد الذين لديهم فائض من المال ولا يرغبون في المخاطرة بتوظيفه بانفسهم) وبين المقترضين وهم الافراد الذين لديهم القدرة علي ادارة مشروعات تفوق احتياجاتها التمويلية امكانياتهم المادية ، ومن ثم تنشأ لديهم الحاجة الي الاقتراض من البنوك ، والبنك وكيل عن الطرف الاول في استثمار امواله ومسئول عن ردها بالاضافة الي دفع الفوائد المستحقة عليها .

والمستثمر مسئول امام البنك عن رد المبالغ المقترضة بالاضافة الي فوائدها ، ولا يوجد إقراض بدون مخاطر فمخاطر عدم السداد قائمة وتقوم البنوك عادة بتكوين مخصصات لمقابلتها وتغطيتها .

وتعد الوظيفة التمويلية هي اكثر الوظائف اهمية في عمل الجهاز المصرفي ولقد لعبت دورا جوهريا في عملية تكوين رأس المال والنهضة الصناعية في اوروبا منذ بداية الثورة الصناعية ، وان اختلفت التجربة من دولة الي اخري .

ويتعدد الدور التمويلي سواء في المساعدة في تكوين راس المال الثابت كما في المنشآت الصناعية او تمويل الصادرات الزراعية من خلال تمويل احتياجات راس المال العامل ومساندة المشروعات اثناء التشغيل ، وتعد قضية التمويل من اهم الاعتبارات التي تراعيها الدول لتحقيق التنمية ، وترتبط بالدرجة الاولي بمدي وفرة الموارد التمويلية اللازمة[2]

مما سبق يتضح للباحث ان التمويل المصرفي هو التمويل المقدم من المصارف للمؤسسات او الافراد بغرض توفير الاموال اللازمة لاقامة المشروعات الصغيرة او المتوسطة.

[1] خليل الشماع ، ادارة التحصيل والقروض المتعثرة ، 1997 (عمان : الاكاديمية العربية للعلوم المصرفية والمعرفية، 1992) ، ص211

[2] رشدي صالح عبدالفتاح صالح ، المرجع السابق ، ص ص 283-284

مما سبق يتضح للباحث ان التمويل المصرفي هو التمويل المقدم من المصارف للمؤسسات او الافراد بغرض توفير الاموال اللازمة لاقامة المشروعات الصغيرة او المتوسطة .

أهمية التمويل :

ان اهمية التمويل مردها الي مدي الحاجة اليه ، ودوره في الوفاء بمطالب الفرد والجماعة ، وتحقيق الغرض المستهدف منه ، وكلما اتسع نطاق التعامل به وكثر اللجوء اليه وصار استعماله من قبل الفرد والجماعة لتلبية حاجة عامة او خاصة ، كلما دل ذلك علي عمق المصلحة فيه .

أهمية التمويل بالنسبة للعملاء :

يعتبر التمويل مصدرا لسد الفجوات التمويلية والتي يحتاجها العميل المصرفي حسب نوع التمويل واهميته له وكذلك حسب الفترة الزمنية .

اهمية التمويل بالنسبة للمصارف :

يعتبر التمويل المصدر الرئيسي لتحقيق ايرادات للبنك من خلال العوائد المحصلة لمقابلة المصروفات ، وتحقيق فوائد لتعظيم الارباح التي يتم توزريعها علي المودعين وحملة الاسهم من اصحاب راس المال .

أهمية التمويل بالنسبة للاقتصاد القومي :

يساهم التمويل في مقابلة الاحتياجات الحقيقية لمختلف النشاطات الاقتصادية ، ويسهم ذلك في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ويسهم في خلق فرص عمل لحل مشكلة البطالة وكذلك في زيادة معدل النمو للدخل القومي[1] .

كما تاتي أهمية التمويل في مساهمته الفعالة في رفع كفاءة الاستثمار المحلي سواء من خلال المساهمة المباشرة في مشروعات معينة او من خلال اعداد ومتابعة وتقييم دراسات الجدوي الاقتصادية والترويج ودعم المشروعات في بداية التشغيل بالاضافة الي اتباع السائل الصحيحة والملائمة لتعبئة المدخرات واستخدامها في افضل المجالات الاستثمارية .

[1] عبدالمطلب عبدالحميد ، اقتصاديات الاستثمار والتمويل الاسلامي في الصيرفة الاسلامية ،(الاسكندرية : الدار الجامعية للنشر) ، ص 280-281

مفهوم التمويل الزراعي :

نعني بالتمويل الزراعي توفير الاموال اللازمة للقيام بعمليات الانتاج واعادة الانتاج الزراعي وما يترافق ذلك من انشطة كالتخزين والنقل والبيع و التسويق .

وهناك تعاريف اخري للتمويل الزراعي يقول بعضها : انه احد فروع علم الاقتصاد الزراعي الذي يضم القواعد والاسس والنظريات الخاصة بغرض وتدبير وتوزيع وطلب استعمال الموارد المالية المحددة لمقابلة الاحتياجات الزراعية غير المحدودة بهدف تمويل وتطوير الزراعة وتحسين مستوي معيشة مختلف لطبقة المزارعين .

ويمكن القول بانه العلم الذي يبحث في انسب طرق تمويل الزراعة باقل تكلفة ، او هو العلم الذي يبحث في حل المشكلات الزراعية من ناحية مالية .

اهمية التمويل الزراعي :

تكمن اهمية التمويل الزراعي في النقاط التالية[1] :-

- زيادة رأس المال اللازم لتمويل القطاع الزراعي .
- المحافظة علي حجم النشاط الزراعي ، فالتمويل الدائم يزيد من كفاءة العمليات الانتاجية الزراعية .
- زيادة القدرة علي مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة.
- مواجهة التقلبات الموسمية في الدخل والتكاليف.
- الحماية من الظروف الطبيعية غير المواتية .

وتاتي أهمية التمويل الزراعي ايضا في كونه العامل الاهم والحاسم في التنمية الزراعية ، وذلك عن طريق تمويلها بالاموال اللازمة لتنفيذ خططها التنموية ، وتزويدها بالتقانات الحديثة . وقد تزايدت هذه الاهمية في الاونة الاخيرة بتزايد دور الزراعة باعتبارها المصدر الرئيس لانتاج الغذاء للسكان ، والذي اضحي السودان اليوم يعاني من نقص كبير فيه يهدد حياة ابنائه وامنهم وسيادتهم .

[1] مني علي ابراهيم ياجي ، الدور الارشادي والتمويلي للبنك الزراعي السوداني في حل قضايا تمويل صغار المزارعين ،(2004 م) ، بحث لنيل درجة الماجستير في العلوم الزراعية ، جامعة الخرطوم

الاهمية الاقتصادية للتمويل الزراعي :

تنبع الاهمية الاقتصادية للتمويل الزراعي من الاتي :-

1. طبيعة الانتاج الزراعي : الذي يتميز بالموسمية في الانتاج وبالتالي في الدخل فهو يقوم بتوفير الاموال بمختلف الاوقات .
2. انه يعطي الفرصة لصغار المزارعين والمستأجرين لتملك الاراضي عن طريق القروض الطويلة الاجل .
3. انه يزيد من كسب العاملين بالزراعة فتزداد دخولهم ومدخراتهم .
4. يوفر عائد صادر يدعم الميزان التجاري من خلال زيادة الصادرات الزراعية .

يضاف الي ذلك وجود اهمية للتمويل للعمليات التشغيلية والانتاجية من خلال التحضير للموسم الزراعي وتوفير مدخلات الانتاج وتوفير التقاوي والأسمدة والمبيدات .

مصادر التمويل الزراعي :

تعد مدخرات الشخص وموارده الذاتية أول وأهم مصدر يمكنه أن يمول منها مشروعه ، اذا ما اراد له النجاح والاستمرارية ، حيث يقوم المزارعون بتمويل مشروعاتهم الزراعية بما يدخرونه من اموال الادخار الفردي ، ويعتبر الادخار مصدرا مهما لتكوين راس المال ، وذلك بقيام المزارع بتوفير جزء من دخله بصورة تدريجية ، واهم العوامل التي تؤدي بالمزارع الي الادخار هي :-

- الطريقة الزراعية التي ورثها المزارع من آبائه ، والتي تستلزم عليه تمويل نفسه من مدخراته .
- توفير مستلزمات الانتاج من أسمدة وبذور ومعدات ، واقامة المشروعات الزراعية الخاصة .
- توقع ارتفاع متطلبات العملية الانتاجية وسداد اي تكاليف طارئة .

الا ان التمويل الذاتي قد لا يكون كافيا لتغطية كافة نفقات الانتاج مما يضطر المزارع الي الاستعانة بالمصادر التمويلية الاخري لتزويده بما يحتاج اليه من مال ونذكر منها الاتي : [1] :

1. التجار أو الوسطاء : هم فئة من التجار الذين يعملون او يتخصصون في بيع وشراء المحاصيل الزراعية مباشرة او من خلال وسطاء يتواجدون في الاسواق المركزية اوالمحلية وقد يشارك التجار او الوسطاء المزارع في زراعته بتمويله نقديا او عينيا مقابل حصة من

[1] عبد الوهاب مطر الداهري ، الاقتصاد الزراعي ،(1998)، مكتبة دار الكتب والنشر ، جامعة الموصل ، العراق، ص 214

الانتاج ، وقد يستأجر من المزارع الارض او يقوم بشراء المحاصيل قبل نضجها مقابل ضمان المحصول من المزارع .

وعليه فمساهمة التجار او الوسطاء في عملية تمويل المزارعين تكون إما باقراضهم ،او عن طريق مشاركة المزارع في زراعته ، واما بشراء المحصول الزراعي واعادة بيعه في الاسواق .

2. البنوك التجارية : وهي بنوك تقوم باقراض المزارعين الكبار الذين لديهم المقدرة علي تقديم ضمانات عقارية او شخصية كافية ، ويتم تمويل مستوردي الالات والمدخلات الزراعية من قبل البنوك والذين بدورهم يقومون ببيعها للمزارعين باسلوب الدفع الؤجل عن طريق شركات التجهيز الزراعي .

التمويل بالمرابحة يعتبر الاكثر استخداما في المصارف السودانية وهو يشكل النسبة الاكبر من صيغ التمويل الاخري مثل السلم والمشاركة والمضاربة والاستزراع .

- مخاطر التمويل بصيغة المرابحة:

أولاً : مخاطر يتسبب فيها العميل وتؤدي إلى عدم مقدرته على السداد منها:

1. عدم تقديم البيانات والمعلومات الصحيحة للمصرف.

2. عدم الإلتزام بفترة التمويل حسب الاتفاق.

3. عدم الإلتزام بحجم المشروع حسب ما ورد في دراسة جدوى العملية.

ثانياً : مخاطر يتسبب فيها المصرف:

- مخاطر التركيز على صيغة واحدة للتمويل.

- عدم التقدير والتوثيق الصحيح للضمانات.

ثالثا : مخاطر البيئة الخارجية منها الآتي:

- تقلب الاحوال العامة في البلاد .

- القرارات المؤثرة على قطاع الاستيراد والتصدير.[1]

[1] : عصام عبدالرحيم علي ، التمويل بصيغة المرابحة وتعدد المخاطر ، مجلة المصرفي ، العدد 45 ، 2007 م

السمات الرئيسية للقطاع الزراعي في الدول النامية:

إن القطاع الزراعي في الدول النامية يتشابه إلى درجة كبيرة بصفات يمكن إيجازها في الأتي:

– يمثل القطاع الزراعي أهم قطاعات الإقتصاد القومي وأن النشاط الزراعي في الغالب يكون المورد الرئيسي للناتج القومي.

– إن القطاع الزراعي يستوعب نسبة كبيرة جداً من السكان كما يعمل فيه أكبر نسبة من القوى العاملة وأن الزراعة هي مصدر الدخل الرئيسي.

– إن النسبة المئوية بمساهمة الدخل الزراعي في الدخل القومي عدا الدخل من البترول أكبر من النسبة المئوية للقوى البشرية التي تعمل في الزراعة.

–إن معدلات الإنتاج الزراعي متدنية جداً ويعود ذلك إلى تدني الكفاءة الإنتاجية للأراضي من ناحية وللعاملين من ناحية أخرى وذلك نتيجة لعوامل متعددة منها، جهل المزارعين في استعمال الأساليب والوسائل الحديثة.

–إن كثيرا من الدول النامية تعاني من تفشي البطالة والبطالة الموسمية والبطالة المقنعة بين المزارعين وذلك نسبة لعدم وجود أعمال أخرى يقومون بها بعد نهاية الموسم الزراعي.

– إن المستوي المعيشي لحياة المزارعين منخفض جداً إقتصاديا وإجتماعيا وان المجتمعات تعاني من عدم توفر الخدمات.[1]

[1]: رشراش ، محمد مصطفي ،ادارة مخاطر التمويل الزراعي والريفي في اقليم الشرق الادني وشمال افريقيا 2011 م ، من مشوارت منظمة الفاو ،الاردن ،

المبحث الثاني

مفهوم وأهمية الصادرات الزراعية

مفهوم الصادرات :

تعرف الصادرات علي أنه هو تنفيذ مجموعة من الإجراءآت والوسائل المختلفة للدولة بهدفق التأثير علي كمية وقيمة صادراتها بما يؤدي الي زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في السوق العالمي ،أو أنها مجموعة الاجراءآت والوسائل التي يتم إتباعها لتحفيز جميع السلع المصدرة دون الإقتصار لسلعة واحدة ، ولضمان تنفيذ سياسة تطوير الصادرات لاي دولة لابد من وضع مجموعة من الادوات لتحفيز الاستثمار في الانتاج من أجل التصدير والمتمثلة في الإعفاءات الجمركية والضرائبية علي المدخلات المستوردة والاعفاءات الضريبية المحلية المباشرة وغير المباشرة علي الانشطة التصديرية وتترتب علي الدول التي تطبق سياسة تطوير الصادرات خاصة الدول النامية بعض المكاسب من اهمها :-

- التغلب علي ضيق السوق المحلي .
- المساهمة في حل مشكلة البطالة .
- تقليل التفاوت في توزيع الدخل .
- زيادة حصيلة الدولة من الاحتياطي من النقد الاجنبي .
- تحديد سعر صرف واقي مما يؤدي الي رفع اداء الصادرات وزيادة قدرتها التنافسية [1]

وبناء عليه تعتبر الصادرات هي احدي الركائز الاساسية والهامة لاقتصاد الدولة حيث تعتمد عليها الدولة في توفير موارد النقد الاجنبي لمقابلة الاحتياجات التنموية بالبلاد .

أهمية الصادرات :

تعد الصادرات حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية لاي مجتمع ليس فقط من حيث انها تجسد القدرات الانتاجية أو فائض الانتاج فحسب ، وإنما لأنها تساهم بشكل أساسي في تأمين فرص العمل وتوفير العملات الصعبة اللازمة لإستيراد الخدمات التي يحتاجها المجتمع ويؤثر أداء الصادرات إيجابا علي

[1] سارة يونس الشيخ ، أثر السياسات النقدية والمالية علي الميزان التجاري ، 2015م ، السودان ، (دراسة غير منشورة)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، ص 29

النمو الإقتصادي ورفع قيمة العملة المحلية ومعدلات الإدخار وتشجع علي الإستثمارات الأجنبية مما يؤكد إيجابية العلاقة بين الصادرات والنمو الإقتصادي[1]

الصادرات الزراعية :-

تعتبر الصادرات الزراعية احد المؤشرات الهامة التي تدل علي حركة التجارة الخارجية عبر المنتجات الزراعية لأي دولة ، وهي تعتبر ضمن الأولويات الإستراتيجية الهامة لعدد من دول العالم النامي ، وتسعي هذه الدول من خلال صادراتها الزراعية للسيطرة علي السوق العالمية في المنتجات الزراعية خصوصا مع التغيرات المناخية والجيولوجية التي يشهدها العالم .

وقد ازدادت تجارة المواد الغذائية والزراعية بأكثر من الضعف حسب بيانات منظمة الاغذية والزراعة العالمية وأصبحت البلدان النامية مشاركة فعالة في الاسواق العالمية حتي أنها تستحوذ الان علي ثلث التجارة العالمية ، وتشير التقديرات الي أن اكثر من ثلث الصادرات العالمية من المواد الغذائية والزراعية يتم الإتجار بها ضمن سلسلة قيمة عالمية .

[1] الأمانة العامة لهيئة المستشارين ، دراسة حول تنمية الصادرات غير البترولية ، 2008م ، السودان ، دراسة غير منشورة ، ص 3

الفصل الثالث

التمويل الزراعي والقطاع المصرفي في السودان

المبحث الأول : نشأة وتطور القطاع المصرفي في السودان

المبحث الثاني : التمويل الزراعي ومشاكله.

المبحث الثالث : الصادرات الزراعية في السودان

المبحث الاول

نشأة وتطور القطاع المصرفي في السودان

يرصد المتتبع لتطورات القطاع المصرفي في السودان ، ان هذا القطاع منذ بداية القرن العشرين قد مر بالعديد من التحولات الجوهرية و والتي يمكن تقسيمها الي المراحل التاريخية التالية :

1- مرحلة البنوك الأجنبية (1903- 1958):

شهدت هذه المرحلة وجود عدد من البنوك الاجنبية العاملة في السودان وقد بلغت في مجملها حوالي 7 بنوك لديها 28 فرعا منتشرة في انحاء السودان المختلفة ، وبصفة عامة يتركز نشاط هذه البنوك في تمويل التجارة الخارجية وكان همها الاكبر خدمة المستعمر الاجنبي وقد تباينت نشأة هذه البنوك علي النحو التالي :

1903 فرع البنك الاهلي المصري

1913 فرع باركليز دي سي

1949 فرع البنك العثماني

1953 فرع بنك مصر

1956 فرع كردية ليونيه الفرنسي

1958 البنك التجاري الاثيوبي [1].

وفي العام 1956 بعد الاستقلال تم تكوين لجنة العملة للاطلاع بمهمة إصدار عملة سودانية موحدة تعكس التنوع الثقافي في السودان كما تم افتتاح فرع للبنك العربي الأردني وفرع للبنك التجاري الأثيوبي في العام 1958 وفي ذات العام تحول فرع بنك كريدي ليونية إلى شركة سودانية تحمل اسم بنك النيلين ، صاحب هذه الفترة أن تشكلت لجنة من خبراء أجانب للنظر في إمكانية قيام بنك مركزي في السودان والذي كانت مهامه موزعة على لجنة العملة والبنك الأهلي المصري بجانب وزارة المالية ، وكان أن تم إنشاء بنك السودان ليعمل بنكا مركزيا وذلك خلال العام 1959 وباشر مهامه خلال العام

[1] د. عبدالحميد محمد جميل واخرون ، القطاع المصرفي في السودان النشأة والتطور خلال الفترة 1903-2003م ، السودان ، سلسلة اصدارات اتحاد المصارف السوداني ، الطبعة الاولي ، (2008)

1960 وصاحب مباشرة بنك السودان لمهامه افتتاح أول بنك وطني هو البنك التجاري السوداني وخلال الفترة من 1957 وحتى العام 1967 تم إنشاء بنوك تنموية لتطلع بمهام التمويل للقطاعات الزراعية والصناعية والعقارية هي (البنك الزراعي السوداني 1957 ، البنك الصناعي السوداني 1961 ، البنك العقاري السوداني 1967) وفي العام 1970 تبنت مايو سياسة تأميم المصارف والتي كان نتاجها تأميم خمسة مصارف أجنبية عامله بالسودان خلال تلك الفترة . وفي العام 1973 تم تأسيس بنك الادخار السوداني وصاحبه خلال ذات العام دمج بنك جوبا امدرمان التجاري الذي اصبح لاحقا بنك الوحدة وتم دمجه في تاريخ لاحق في بنك الخرطوم والذي جاء بناء على تغيير اسم بنك الدولة للتجارة الخارجية خلال العام 1975 ، كما تم خلال ذات العام (1973) دمج بنك البحر الأحمر التجاري في بنك النيلين . وفي العام 1976 انتهجت الدولة نهج الانفتاح الاقتصادي المتمثل في إصدار قانون تشجيع الاستثمار مما قاد إلى التمدد الجغرافي للمصارف لتغطي كافة أقاليم البلاد[1] ، وبموجب سياسة الانفتاح الاقتصادى تم انشاء بنك فيصل الاسلامى السودانى عام 1976 م وبذا يكون السودان دخل في جملة الدول التي تاوى المصارف الاسلامية حيث كانت تجربة رائدة لتطبيق النظام الاسلامى في السودان ، ولقد شهدت تلك الفترة أو لعملية دمج حيث دمج بنك الشعب التعاونى في بنك الخرطوم ، ونسبة لنجاح تجربة البنوك الاسلامية فقد تقرر عام 1983 م أن تعمل البنوك وفقا للصيغ الاسلامية للتمويل وذلك بالرغم من قصر فترة المصارف الاسلامية في ممارسة العمل المصرفي ، وفى عام 1989 م تم تعميق اسلمة الجهاز المصرفى بالسودان ، وتلى ذلك تكوين الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي فى عام 1992 م تهدف هذه الهيئة لالزام المصارف بالعمل وفق النظام المصرفي الاسلامى.

وقد بلغ عدد المصارف في السودان خلال الفترة من 2008 م الي 2018 م عدد 37 مصرفا علي النحو التالي :-

البنوك العاملة بالسودان

1. بنك الثروة الحيوانية
2. مصرف التنمية الصناعية
3. بنك ام درمان الوطني

[1] مدونة عبدالمحسن ميرغني ، (2010) ، http://sondico.maktoobblog.com/559281/

4. بنك الاستثمار المالي

5. بنك التضامن الاسلامي

6. بنك بيبلوس افريقيا

7. بنك العمال الوطني

8. بنك فيصل الاسلامي السوداني

9. بنك الزراعي السوداني

10. مصرف الساحل والصحراء للاستثمار والتجارة

11. البنك السوداني المصري

12. مصرف البلد

13. بنك آيفوري

14. بنك النيل للتجارة والخدمات

15. البنك العقاري التجاري

16. بنك البركة السوداني

17. البنك السوداني الفرنسي

18. البنك السعودي السوداني

19. بنك النيل الازرق المشرق

20. بنك النيلين

21. مصرف المزارع التجاري

22. بنك الجزيرة السوداني الاردني

23. بنك قطر الوطني

24.بنك المال المتحد

25.بنك تنمية الصادرات

26.البنك الأهلي السوداني

27.مصرف السلام

28.بنك الاسرة

29.مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية

30.بنك الخرطوم

31.البنك الاسلامي السوداني

32.بنك ابوظبي الوطني

33.البنك العربي السوداني

34.البنك الاهلي المصري (الخرطوم)

35.مصرف قطر الآسلامي

36.مصرف أبوظبي الإسلامي

37.بنك الخليج

38بنك زراعات كاتيليم.[1]

[1] موقع بنك السودان المركزي علي الانترنت ، www.cbos.gov.sd

المصارف الإسلامية:

إعتمدت البنوك منذ نشأتها علي التعامل بالفوائد أخذا وعطاء ، لذا فكر عدد من علماء الاقتصاد والشريعة المسلمون أن لا يكون هناك حرمان من التنمية والاستثمار بسبب حرمة الفوائد (الربا) .

و باجتهادات الكثير من العلماء و المفكرين المسلمين ظهرت فكرة المصارف الإسلامية التي تقوم بدور الوسيط المالي دون اللجوء إلي الفوائد أخذاً وعطاءً وانطلاقاً من الآية الكريمة {الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لاَ يَقُومُونَ إِلاَّ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَن جَاءهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَىَ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ }البقرة275 وبنيت فكرة البنوك الإسلامية علي مبدأ الغنم بالغرم والأخذ بمبدأ الخراج بالضمان وعلى مبدأ أن النقود لا تلد نقوداً وإنما تنمو بفعل استثمارها والمشاركة في تحمل المخاطر ربحاً وخسارة وأخيراً تقوم علي أن الربح وقاية لرأس المال .

1- تعريف البنوك الإسلامية:

إن المصرف هو مؤسسة مالية تقوم بجمع الودائع و قبولها ثم إقراضها قصد توظيف المال و إمداد المشاريع بمصادر الأموال[1]، أما من المنظور الإسلامي فالمصرف هو مؤسسة مالية ومصرفية و تنموية و اجتماعية تستمد منطلقها العقيدي من الشريعة الإسلامية وهو ما يميزها عن غيرها من المصارف.

ونتيجةً لما تقدّم فإن الركائز الأساسية التي يقوم عليها العمل المصرفي الإسلامي تتمثل فيما يلي[2]:

- أن مصدر المال و توظيفه لا بد أن يكون حلالا؛
- أن توظيف المال لا بد أن يكون بعيدا بعيدا عن شبهة الربا؛
- أن توزيع العوائد و المخاطر يتم بين أرباب المال و القائمين على إدارته و توظيفه.
- أن الرقابة الشرعية هي أساس المراجعة و الرقابة في عمل المصارف الإسلامية؛
- أن للمحتاجين حا في أموال القادرين عن طريق فريضة الزكاة.
- التمسك بقاعدة الحلال والحرام في الشريعة الإسلامية والتوجهات الإسلامية الأخرى؛

[1] محمد باوني، العمل المصرفي و حكمه الشرعي، بحث في الفقه و القانون، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 16،(2001)، ص 130.

[2] جمال عمارة، المصارف الإسلامية ، دار النبأ، الجزائر، (1996)، ص 48.

- عدم الفصل بين الجانب المادي والجانبين الروحي والأخلاقي.
- الملكية المزدوجة (الخاصة والعامة).
- الحرية الاقتصادية المقيدة.
- التكامل الاجتماعي وتحقيق التوازن في المجتمع الإنساني (مسلمون وغير مسلمين).

إن الدراسات والنماذج المختلفة التي أظهرها الاقتصاديون الإسلاميون والتي كانت قد بدأت في الأربعينات والخمسينات من القرن الماضي تحولت إلي واقع بظهور أول بنك إسلامي على يد الدكتور أحمد نجار وهو بنك ميت غمر بمصر في عام 1963 و المبني على نظام الادخار الذي يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية .

وبالرغم من عدم نجاح هذه التجربة بسبب عدم وجود الكوادر المؤهلة من العاملين، إلا أنها عكست رغبة المُسلمين في إيجاد البديل للمؤسسات المصرفية الربوية التي كانت قائمة آنذاك، لذلك شهدت بداية السبعينات من القرن الماضي انطلاقة جديدة لفكرة إنشاء المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية[1]:

في عقد السبعينات توالت ظهور البنوك الإسلامية للوجود فأنشأ المصرف الإسلامي للتنمية (كمصرف إسلامي دولي) في مدينة جدة بالسعودية سنة 1974، تلاه مصرف دبي سنة 1975 ليتأسس بعده مصرف فيصل الإسلامي بمصر سنة 1977 ، ثم توالت في الانتشار في باقي الدول العربية والإسلامية من أقصى شرق آسيا واستراليا مروراً بإفريقيا وأوربا و انتهاءا بأمريكا .

2- العوامل التي ساعدت على انتشار البنوك الإسلامية:

هناك مجموعة من العوامل والمزايا التي جعلت البنوك الإسلامية تنتشر بصورة سريعة في أنحاء العالم حيث أنها امتازت بالآتي[2]:

- ✓ ذات كفاءة عالية تمكنها من إدارة الأزمات المالية وقد أثبتت الأزمة الآسيوية أن المصارف الإسلامية أقل تأثراً بالصدمات ، وهذا راجع لطبيعة عمل المصارف الإسلامية من حيث مُشاركتها للمخاطر مع العملاء وعدم تحملها لوحدها مخاطر الأعمال المصرفية (أي تقاسم المخاطر) وهو ما يجعلها أقل عُرضة للمخاطر الناجمة عن الأزمات الاقتصادية والمالية؛
- ✓ بأن لها القدرة على تطوير الأدوات والآليات والمنتجات المصرفية الإسلامية مما أدى إلى انتشارها بسرعة، وتشير التجربة إلى أن صيغ التمويل الإسلامية تتميز بمرونة

[1] - مذكرات القرضاوي، الموقع الإلكتروني www.islamonline.net بتاريخ 2006/09/23.

[2] عبد الباسط الشيبي، البنوك الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي، الموقع الإلكتروني www.arabsgate.com بتاريخ 2006/09/23

كبيرة مما يجعل من الممكن تطويرها وابتكار صيغ أخرى مناسبة لكل حالة من حالات التمويل؛

- ✓ أكثر مقدرة ومرونة في إدارة المخاطر المصرفية وذلك لأن منهجية العمل المصرفي الإسلامي تبنى على أساس المشاركة (أي اقتسام المخاطر) وليس الإقراض والاقتراض؛
- ✓ وجود جاليات إسلامية كبيرة في جميع أنحاء العالم وارتفاع عدد المسلمين إلى أكثر من 1.3 مليار مسلم أي خمس سكان العالم.
- ✓ زيادة حجم الفوائض المالية في الدول الإسلامية سواء كان ذلك على مُستوى الأفراد أم على مُستوى المؤسسات والحكومات.

3- فلسفة عمل المصارف الإسلامية:

تقوم فلسفة عمل المصارف الإسلامية على عدد من القواعد والأسس من أهمها[1]:

- منع التعامل بالفائدة (الربا) أخذاً أو إعطاءً؛
- مبدأ الغنم بالغرم، أي المُشاركة بالربح والخسارة؛
- مبدأ أن النقود لا تنمو إلاّ بفعل استثمارها، وأن هذا الاستثمار يكون مُعرضاً للمخاطر، وفي ضوء ذلك فإن نتيجة الاستثمار قد تكون ربحاً أو خسارة؛
- التعامل بصيغ التمويل الإسلامية من مُشاركة، مُضاربة، مُرابحة، بيع السلم، وغيرها من صيغ التمويل. برفع شعار العمل أساس الكسب؛
- توجيه المدخرات إلى المجالات التي تخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- ربط أهداف التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية وأن للمصرف الإسلامي دور في تحقيق هذه التنمية.

بناءً على ذلك فإن أساس عمل المصرف الإسلامي يقوم على عدم التعامل بالفائدة (الربا) أخذاً وإعطاءً، لقوله تعالى {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لاَ تَظْلِمُونَ وَلاَ تُظْلَمُونَ } البقرة278-279 كما يلتزم في نواحي نشاطه ومعاملاته المختلفة بقواعد الشريعة الإسلامية، وبالتالي يلتزم بعدم الاستثمار أو تمويل أي أنشطة مخالفة للشريعة، وبتوجيه ما لديه من موارد مالية إلى أفضل استخدامات ممكنة بما يحقق مصلحة المجتمع، هذا بالإضافة إلى قيام المصرف الإسلامي بممارسة

[1] - **أحمد أبو عبيد** ، المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي، الموقع الإلكتروني www.arabsgate.com بتاريخ (2006/09/23)

الأعمال الاستثمارية والتجارية مُباشرةً على عكس ما هو مسموح للمصارف التقليدية القيام به، حيث يحذر عليها غالباً مُمارسة الأعمال التجارية.

إن الإقتصاد الحديث يعتبر النقود سلعة كباقي السلع وهو ما أثر على اقتصاديات بعض الدول من خلال المضاربة في أسعار عملاتها ، فلا يمكننا أن نعتبرها سلعة في حد ذاتها لأن النقود لا تولد نقود بذاتها فهي وسيط للتبادل ومقياس لقيم الأشياء[1] ، أما نظام الفائدة في المعاملات التجارية فقد رفضه العديد من الإقتصاديين الغربيين فقد ذكر هارود في كتابه "نحو ديناميكية اقتصادية" أن "الفائدة ظاهرة غير صحيحة تسربت إلى عقول الغافلين فأصبحت و كأنها الحقيقة التي لا مفر منها و الملجأ الذي لابد منه في المجالات الإقتصادية"، أما أوليفيه جسكار دستان المدير العام للبنك الفرنسي للتجارة الخارجية فيقول "إن مجتمعاتنا مريضة بالتقلبات الإقتصادية الحادة، فهي تعيش فوق امكانياتها، ففي ظل ظروف تنعدم فيها العدالة أخفق النظامين المسيطرين– الرأسمالية و الإشتراكية– في تقديم الحلول للمشاكل المطروحة و سيتم تهديم هذين النظامين إما بالصراع القائم أو بالرفض لعقائدهما[2] ".

أما الصناعة المالية الإسلامية فترتكز على مبادئ عمل لا تقيم للنقد تكلفة أكثر من ناتج استخدامه و ترفع معدل الإدخار و لا تهدر الموارد وتقيم تطابقا واضحا بين النشاطين الإقتصادي و المالي، و تحقق ربطا بين البعد التمويلي و البعد التنموي وتوازنا بين المنفعة الجزئية و الكلية.

4– الخدمات المصرفية الإسلامية:

يقدم المصرف الإسلامي فيقدم كافة الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك التقليدي فيما عدا الخدمات المصرفية التي تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية والتي تستخدم أسعار الفائدة في تنفيذ تلك الخدمات. ومن هذه الخدمات ما يلي: [10]

- فتح الحسابات الجارية و تأدية الشيكات وتقاصها وتحصيل الأوراق التجارية ؛
- تحويل الأموال في الداخل و الخارج؛
- فتح الإعتمادات المستندية و شراء و بيع الشيكات السياحية و غير ذلك من الخدمات؛
- إعداد الدراسات اللازمة لحساب المتعاملين مع المصرف و تقديم المعلومات و الإستشارات المختلفة؛
- إصدار خطابات الضمان المصرفية كنوع من التسهيلات المصرفية؛
- القيام بدور الوكيل في شراء و بيع الأسهم و شهادات الإستثمار وما في حكمها من أوراق مالية صادرة على غير أساس الربا؛

[1] **محمد عبد العزيز**، المداخل الحديثة في تمويل التنمية الإقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، (1988)، ص 346
[2] **محمد بوجلال** ، البنوك الإسلامية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، (1990)، ص ص 31-32

- شراء و بيع العملات الأجنبية على أساس السعر الحاضر و إصدار الشيكات بهذه العملات؛
- تلقي اكتتابات الشركات في مراحل التأسيس وزيادة رأس المال؛
- تأجير الصناديق الحديدية و إدارة الممتلكات القابلة للإدارة؛
- التعامل بالبطاقات المصرفية وفق ضوابط شرعية خاصة بذلك؛
- بالإضافة إلى ذلك فإن المصارف الإسلامية تقدم من الخدمات الإجتماعية للمواطنين ما يقوي روابطهم وتجمعاتهم كتقديمها قروض حسنة لأغراض إنتاجية أو لاعتبارات اجتماعية أو تقديم تمويل بأسعار مخففة بسبب الاعتبارات السابقة.[1]

صيغ التمويل المستخدمة في النظام المصرفي السوداني

إن طبيعة النظام المصرفي الإسلامي القائمة على الالتزام بالأحكام الشرعية في المعاملات المالية تجعل المشاركة في الربح و الخسارة (الغنم و الغرم) هي البديل الشرعي للفائدة الربوية التي يرتكز عليها النظام المصرفي الربوي. وتجعل من الصيغ التمويلية التي ترتكز عليها هذه العلاقة هي الأساس في التعامل التمويلي بين البنوك وعملائها. هذا ويحقق مبدأ المشاركة في الربح و الخسارة المزايا الآتية:

أ/ عدالة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع لأن الربا يضمن غنم طرف دائما وأبدا بينما يضمن فائدة محتملة للطرف الآخر إذ قد يخسر أو يربح.

ب/ تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المالية° لأنه يحول المصرف إلى شريك في العملية الإنتاجية مما يدفعه إلى التدقيق والتحقيق في دراسات الجدوى و البحث عن أحسن الخيارات الاستثمارية.

ج/ يؤدي إلى زيادة الناتج القومي بتوجيهه للموارد الاقتصادية في أفضل استخداماتها.

د/ يزيد من معدل التراكم الرأسمالي ويحقق الاستقرار الاقتصادي.

هذا وتشمل صيغ التمويل الإسلامي المستخدمة في النظام المصرفي السوداني معظم صيغ التمويل الإسلامي المعروفة. حيث توزع المصارف السودانية مواردها بين الاستخدامات المختلفة بحسب المخاطر المتصلة بكل صيغة من الصيغ وبحسب السياسات المقررة من بنك السودان. والصيغ المستخدمة في التمويل هي:

[1] - **المرجع السابق**

1. المضاربة (المطلقة والمقيدة)

2. المشاركة

3. المرابحة

4. السلم

5. الاستصناع

6. الإجارة

وظلت هذه الصيغ تمثل مرجعية التعامل في النظام المصرفي السوداني ووزعت استخدامات الموارد في البنوك بين هذه الصيغ.

1. إن التمويل المصرفي بصيغة المرابحة ظل يستحوذ على النصيب الأكبر من إجمالي تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ، وذلك للخبرة الطويلة للبنوك في ممارسة التمويل بهذه الصيغ بالإضافة إلى قلة المخاطر في هذه الصيغة مع ضمان العائد و الربحية في التمويل بصيغة المرابحة بعكس الصيغ الأخرى.

2. ابتداءً من العام 2000 ظلت المرابحة تشكل نسباً منخفضة عاماً تلو الآخر نظراً لتوجه السياسات التمويلية لبنك السودان الرامي إلى النزول بالتمويل المصرفي عن طريق المرابحة وتشجيع التمويل المصرفي عن طريق الصيغ الأخرى، بالإضافة إلى إلزام البنوك بتطبيق صيغة المرابحة حسب ما ورد في المرشد الفقهي لصيغة المرابحة.

3. ارتفاع التمويل المصرفي عن طريق صيغة المشاركة اعتباراً من العام 2000م في ذات اتجاه السياسات التمويلية لبنك السودان، الرامي إلى النزول بالتمويل المصرفي عن طريق المرابحة وتشجيع استخدام صيغ التمويل الأخرى.

الخصائص النقدية والمالية لصيغ التمويل الإسلامية

نستهدف في هذا الجانب استعراض بعض الخصائص النقدية والمالية لصيغ التمويل المستخدمة في النظام المصرفي لمعرفة مميزاتها التي تجعلها صالحة للعمل كأدوات لتحقيق أهداف السياسة النقدية.

(أ) صيغ المشاركات:

1/ المضاربة:

أ- تقدم تمويلاً نقدياً يتمتع بمرونة واسعة في الاستخدام في المضاربة المطلقة ومرونة مقيدة في المضاربة المقيدة.

ب- يتم تحديد نسب توزيع الربح على الطرفين مسبقاً في شكل حصة شائعة لكل من المضارب ورب المال.

ج- يتمتع بمرونة أكبر في تحديد حصص الربح.

2/ المشاركة:

أ. تقدم تمويلاً نقدياً في غالب الأحيان.

ب. يسهم كل الشركاء بحصة في رأس المال.

ج. يمكن توزيع الربح بحسب اتفاق الشركاء مع تحديد هامش للإدارة

د. نسب توزيع الربح تحدد مسبقاً عند توقيع العقد.

(ب) الصيغ القائمة على الديون:

المرابحة:

1) تقدم سلعة حاضرة للعميل ونقود آجلة للبنك.

2) يمثل ربح البنك والذي يحدد مسبقاً من وجهة نظر التحليل المالي كلفة تمويل لطالب السلعة إذ يمثل هذا الربح بين الثمن الحاضر في السوق والثمن المؤجل للمرابح.

الإجارة:

1) تمثل عائداً نقدياً لمالك الأصل.

2) يمكن تحديد الأقساط الإيجازية الكلية على ضوء جملة عوامل من بينها التكلفة الكلية لحيازة الأصل.

3) الأصل يظل مملوكاً للمؤجر مما يمكن من تداول صكوك الإجارة بيعاً وشراء.

السلم:

1) يوفر تمويلاً نقدياً للمسلم إليه لأنه يمكن المسلم إليه من بيع سلعته المؤجلة بسعر نقدي حاضر.

2) لا يشترط أن يستخدم المسلم إليه رأسمال السلم في الحصول على سلعة السلم، وله أن يستخدمه كما يشاء[1]

[1] احمد مجذوب احمد – قضايا مالية معاصرة - موقع مداد الالكتروني بتاريخ 2007/11/08 م

المبحث الثاني

التمويل الزراعي ومشاكله

أهمية الزراعة في السودان:

يعتبر القطاع الزراعي من أهم قطاعات الإقتصاد القومي، ذلك لأنه يأتي في صدارة الإقتصاد السوداني بين القطاعات المختلفة، حيث تتراوح مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ما بين 45% إلى 47% ويوفر سبل العيش لحوالي 70% من السكان ويساهم بحوالي 90% من العائدات غير البترولية ويمد القطاع الصناعي بنحو 60% من إحتياجاته من المواد الخام؛ ويحظى السودان بمساحات شاسعة قابلة للزراعة تقدر بنحو 200 مليون فدان يقدر المستغل منها بحوالي 20% فقط معظمها في القطاع المطري (36 مليون فدان) والمتبقي (4 مليون فدان) تروى بالري؛ كما يتمتع السودان بمساحات من الغابات تقدر بحوالي 120 مليون فدان؛ وللسودان نصيب من مياه النيل حددته؛ إتفاقية مياه النيل لسنة 1959م بنحو 20.5 مليار متر مكعب محسوبة في وسط السودان، بجانب كميات كبيرة مقدرة من مياه الأمطار والأنهار الموسمية والوديان والمياه الجوفية؛ ويمتلك السودان 132 مليون رأساً من الماشية تعتمد أساسا على المراعي الطبيعية، كما يعتبر مستودعاً هاماً للحياة البرية المتنوعة الأجناس والأنواع، هذا بالإضافة إلى موقعه الجغرافي وقربه من الأسواق العربية والأوربية والإفريقية، الأمر الذي يحتم ضرورة استغلال الموارد الطبيعية ليس لتلبية حاجة السودان فقط بل تلبية حاجات العالمين العربي والإقليمي[1]

الصعوبات التي تواجه التمويل المصرفي للقطاع الزراعي

علي الرغم ما يزخر به السودان من امكانات وموارد زراعية هائلة ، الا ان التمويل الزراعي ما زال يواجه الكثير من الصعاب والعقبات والتي حدت كثيرا من اسهام القطاع الزراعي ودوره في النهوض بالاقتصاد الوطني ، ويمكن ابراز اهم الصعوبات التي تواجه التمويل المصرفي للقطاع الزراعي في الاتي :-

[1] احمد مجذوب احمد – قضايا مالية معاصرة - موقع مداد الالكتروني بتاريخ (2007/11/08 م)

- نقص الموارد المالية اللازمة للنهوض بالقطاع ، سواء تلك الموارد كانت في شكل تمويل مصرفي او استثمارات جديدة ، علي الرغم من الفرص الاستثمارية الجيدة التي يوفرها القطاع الزراعي في السودان .
- انعدام الدوافع لدي المصارف لتمويل القطاع الزراعي بشكل عام ، بسبب وجود مخاطر عديدة ممتدة من بداية العملية الانتاجية حتي تسويق المخرجات .
- ارتفاع تكلفة التمويل نتيجة المخاطر التي يتوقعاها المصرف مثل انخفاض سعر الصرف وارتفاع تكاليف معدل التضخم وشح الامطار والافات الزراعية وضعف الانتاجية .
- اتجاه المصارف الي تمويل بعض الانشطة الاخري والتي تعتبر اكثر عائدا واقل تكلفة .
- ارتفاع نسبة التعثر مما يؤدي الي فقدان الرغبة في منح مزيد من التمويل .
- ضعف البنيات التحتية للقطاع الزراعي والذي يؤثر سلبا علي الانتاج مما يقود الي فشل المزارعين وبالتالي يؤدي الي حالات الاعسار .
- ارتفاع تكاليف الانتج المختلفة الي جانب الرسوم والجبايات المختلفة .
- صعوبة الحصول علي الضمانات في مناطق الانتاج الزراعي لعدم توفر المستندات وضعف الضمانات المقدمة في حال توفرها .

ورغم الصعوبات التي تواجه التمويل المصرفي في القطاع الزراعي في السودان ، الا ان البنوك السودانية حققت عدة مساهمات في تنمية القطاع الزراعي السوداني ، ومن بين ما حققته البنوك السودانية في هذا المجال خلال الاعوام الماضية نذكر ما يلي :-

- ساهمت المصارف السودانية بجهود مقدرة وخلال الاعوام الماضية في تلبية وتوفير احتياجات التنمية الزراعية من مستلزمات الانتاج ، من اليات ومعدات ومدخلات انتاج
- استطاعت المصارف السودانية وعبر خدماتها في مجال التمويل الزراعي ان تطور اساليب الانتاج وتحديث وسائله التقليدية بالزراعة المروية والتقليدية .
- ساهمت المصارف السودانية بفعالية في تمويل العديد من المحاصيل الزراعية التصديرية والتي ساهمت في زيادة الحصيلة من العملات الحرة .
- استطاعت المصارف السودانية ان تمول العديد من المشروعات التي تخدم اهداف التنمية الريفية .

- قيام المصارف السودانية ووفق سياسة بنك السودان المركزي بتمويل ما يسمي محاصيل الامن الغذائي مثل الذرة والسمسم والقمح وغيؤها من المحاصيل الزراعية .
- توفير تقنيات الانتاج الحيواني والزراعي الحديثة لرفع فاءة الانتاج وخفض التكاليف .

ومن بين العوامل التي ساعدت المصارف السودانية في تحقيق اهدافها :

- الانتشار الجغرافي الواسع بمعظم مناطق الانتاج فاصبحت خدماتها في متناول القطاعات العريضة من صغار المنتجين الذين يشكلون قاعدة التنمية الاجتماعية بالبلاد مما انعكس في دعم استقرارهم وارتباطهم بمناطقهم وتنميتها وزيادة دخولهم والارتقاء المعيشي.
- بالاضافة الي تخصص بعض المصارف السودانية ، في مجال التمويل الزراعي من بينها البنك الزراعي السوداني ومصرف المزارع التجاري .

ويمكن القول ان العنصر الفعال في نجاح التجربة السودانية في مجال التمويل الزراعي هو صيغ التمويل الاسلامية التي تستخدمها المصارف في منح تمويلها للقطاع الزراعي ومن جهة اخري هو ان السياسة السودانية تحرص علي تطبيق الشريعة الاسلامية في جميع المعاملات المصرفية [1]

<u>الشروط الواجب توافرها لتحقيق أهداف التمويل الزراعي</u>

يهدف التمويل الزراعي اساسا الي زيادة المقدرة الانتاجية للزرع وبالتالي الي زيادة الانتاج الزراعي ، يجب توفير شروط معينة حتي يحقق التمويل الزراعي اهدافه ومنها الاتي : –

1. توفير الائتمان بالقدر المناسب لاحتياجات الزراعة لاحتياجات الزراعة وهذا يعي ضرورة الاحتراس من التقتير علي الزراعة وتوفير الائتمان بمقادير اقل من احتياجاتها وكذا من الافراط في الائتمان وتوفيره للزرع بقدر يزيد عن احتياجاتهم .

2. توفير الائتمان بشروط متماثلة : في كافة الجهات ولجميع المزارعين لكي يتحقق الهدف من توفير الائتمان في زيادة الانتاج الزراعي فانه يلزم توفيره لجميع المزارعين الذين يحتاجون اليه في مختلف انحاء البلاد.

3. تحقيق التوازن بين مختلف انحاء القروض : اي القروض القصيرة ، المتوسطة ، والطويلة بالقدر الذي يحتاجه المزارعون .

[1] عبد الحميد الياس سليمان ، واقع التمويل المصرفي للقطاع الزراعي في السودان ، مجلة المصرفي ، العدد 69 ، السودان ، سبتمبر 2013، ص 09

4. منح التمويل في الوقت المناسب مثال ذلك تمويل زراعة الذرة المطرية يجب ان يتم في شهر مبكر من الخريف حتي يتمكن المزارع من القيام بالتحضيرات.

5. ان يحقق التمويل عائدا اضافيا لان التمويل يمثل تكلفة اضافية يجب ان يحقق عائدا يغطي التكلفة ربحا المزارع .

6.ضمانا لاستمرارية خدمات التمويل يجب ان تبني تكاليف التمويل علي اسس واقعية تمكن من تحقيق عائدات لسداد منصرفات التشغيل وتحقيق فوائض تحول لراس مال لزيادة المقدرة التمويلية والكفاءة المالية .

والاسس التي يجب ان تبني عليها التكلفة هي كلفة المبالغ المقترضة بواسطة البنك ، المخاطر ، التكلفة الادارية ، التضخم النقدي ، كلفة الفرص البديلة ، والهامش الذي يمثل الفرصة البديلة [1]

السياسات التمويلية للقطاع الزراعي الصادرة من بنك السودان المركزي 2008- 2018 م

يقوم بنك السودان المركزي سنويا باصدار السياسات النقدية والتمويلية للمصارف العاملة في البلاد ، يراعي فيها الاهداف القومية وموجهات السياسة الاقتصادية الكلية ويشمل بيان بنك السودان السني ايضا علي الاسس والضوابط التي تحكم التمويل المصرفي بما في ذلك مؤشرات تكلفة التمويل والضمانات والمتطلبات الاحترازية .

وتضمنت السياسات التمويلية التي ظل يصدرها بنك السودان المركزي من العا 2008م الي 2011 م تشجيع الانتاج الزراعي عبر تشجيع المصارف علي تخصيص اكبر قدر من الموارد للقطاع الزراعي وخلال العام 2012-2014 م استندت سياسات بنك السودان المركزي بصورة اساسية علي موجهات واهداف البرنامج الثلاثي للدولة بتخصيص القدر الاكبرمن التمويل المصرفي للانتاج الزراعي وعلي وجه الخصوص انتاج وتصدير سلع البرنامج الثلاثي (السكر ، القمح ، زيوت الطعام والادوية) وفي مجال الصادر تشجيع انتاج القطن ، ومنتجات الثروة الحيوانية والصمغ العربي ، وذلك عن طريق تكوين محافظ للتمويل بواسطة المصارف تحت اشراف ومتابعة البنك المركزي مع تقديم الحوافز للمصارف اتي تشارك في تلك المحافظ ، كما تم توجيه المصارف بان تكون جملة التمويل الممنوح في اي وقت من الاوقات للمناطق الريفية

[1] مصعب معتصم سعيد ، اثر التمويل المصرفي علي القطاع الزراعي في ولايتي الشمالية والقضارف(2008م) ،دراسة مقارنة للفترة (1990-2007م) رسالة دكتوراة في الاقتصاد ، غير منشورة ، جامعة النيلين ، الخرطوم ، ص –ص 37-38

بواسطة اي من فروعها العاملة بنسبة لا تقل عن 70% من جملة الودائع المستقطبة . كذلك وجهت السياسة التمويلية بتكوين محافظ من المصارف لتموويل وشراء المحاصيل بغرض الصادر الي جانب تقديم الحوافز للمصارف التي توفر التمويل متوسط المدي والتمويل ذو البعد الاجتماعي بالاضافة الي المصارف التي تقدم التمويل بصيغة المشاركة وغيرها من الصيغ بخلاف المرابحة .

وضعت سياسات بنك السودان المركزي للعام 2018م وضعت موجهات واهداف متسقة مع اهداف وموجهات الموازنة العامة والبرنامج الخماسي للاصلاح الاقتصادي (2015-2019) وقد هدفت الي تشجيع المصارف علي التوسع في التمويل للقطاع الخاص بالتركيز علي القطاعات ذات الاولوية والمتمثلة في في الانتاج الصناعي (الاستخراجي والتحويلي) مع التركيز علي انتاج وتصدير السلع التي تستهدف زيادة الصادرات واحلال الواردات مما ادي الي ارتفاع رصيد التمويل المقدم للقطاع الخاص من 75.1 مليون جنيه بنهاية العام 2017م الي 127.4 مليون جنيه بنهاية عام 2018 م بنسبة 70% حيث نالت قطاعات الزراعة والصناعة والتنقيب والتجارة الخارجية النصيب الاكبر من اجمالي التمويل الممنوح

وفي حالة تمويل الزراعة المطرية يجوز للمصارف اعفاء المزارعين من تقديم الميزانيات عند طلب التمويل ويجب عدم منح التمويل لمرحلة الكديب الا بعد التاكد من ان المزارع قد فرغ من زراعة المساحة المقررة علي ان يتم ذلك بموجب شهادة صادرة من وزارة الزراعة الولائية او الجهة المختصة وكذلك التمويل لمرحلة الحصاد [1]

[1] السياسات المالية ، بنك السودان المركزي للاعوام من(2008 الي 2018 م)

معوقات التمويل الزراعي في السودان:

هنالك العديد من المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي في مجال التمويل تتلخص في عدة محاور منها:

ارتفاع حجم التمويل الذي يحتاج إليه المزارعون مع ضعف امكانياتهم المالية لتمويل العمليات الزراعية بالإضافة لوجود مخاطر عالية للبنوك التجارية عند تمويل هذا القطاع .[1]

كذلك سوء استخدام التمويل الممنوح للقطاع الزراعي حيث لا يذهب جله لهذا القطاع مما يؤدي إلى التعثر المصرفي كذلك خصوصية هذا القطاع وتعرضه للمخاطر. أما من حيث استرداد حجم التمويل يلا حظ تعثر استرداد التمويل، فقد بلغت نسيته 43% من إجمالي التمويل لهذا القطاع عام 1998م وترتب على ذلك:

- تدهور الثقة بين البنوك والعملاء الذين تم تمويلهم لأغراض الزراعة.

- زيادة التكاليف الإدارية نسبة لزيادة مصاريف متابعة وملاحقة العملاء المقصرين وتجميد موارد المصارف وبالتالي عدم حصولها على عائد من استثمارات الموارد المعطلة والأحجام عن التمويل

تأسيساً على ما سبق فإن المحصلة النهائية هي تدني الاستثمار في المجال الزراعي نتيجة نقص التمويل المصرفي وبالتالي عدم تطور نمو الانتاج الزراعي .[2]

مخاطر التمويل لبعض صيغ التمويل الإسلامي:

أ-مخاطر التمويل بصيغة السلم:

- عدم تسليم المسلم فيه في الموعد المحدد (مخاطر الطرف الآخر).

- عدم تداول عقود السلم في الأسواق المالية.

- تكاليف إضافية ومخاطر أسعار تواجه المصرف فيما يتعلق بتخزين وتسويق السلع.

---

[1] : أونور، إبراهيم أحمد (2007)، تفعيل دور أسواق رأس المال في تمويل النشاط الزراعي ، المصرفي، العدد السادس والأربعون، ديسمبر، ص13.

[2] :شبكة الانترنت، وزارة الزراعة والغابات الاتحادية، أسبوع الإستثمار، ورقة عمل حول السياسات الكلية والقطاعية وأثرها على الإستثمار الزراعي http://www.sudaneconomy.com/papers/index.htm.

جدول رقم (7/1) يوضح حجم التمويل الممنوح للقطاع الزراعي خلال الاعوام 2008- 2018 م

العـــــــــــام	حجم التمويل ب ملايين الجنيهات	النسبة من حجم التمويل الكلي
2008	1.648	%10.1
2009	1.686	%10.8
2010	1.599	%7.2
2011	1.448	%6.4
2012	2.873	%11.9
2013	6.721	%19.9
2014	6.062	%15.7
2015	11.089	%20.5
2016	18.893	%22.7
2017	5.585	%15.1
2018	4.769	%20.1

تقارير بنك السودان المركزي للاعوام 2008 م الي 2018 م

يتلاحظ من خلال الجدول ان حجم التمويل للقطاع للزراعي قد تفاوت ما بين الارتفاع والانخفاض في بعض السنوات ، وقد شهدت الاعوام 2010 ، 2011 م انخفاضا ملحوظا في حجم التمويل الزراعي ومرد ذلك من وجهة نظري يعود الي ترتيبات اتفاقية السلام وما تلاها من استفتاء لحق تقرير المصير لشعب جنوب السودان .

وادني نسبة تمويل للقطاع الزراعي من حجم التمويل الكلي كانت في العام 2011 م وهو ذات العام الذي تم فيه اجراء الاستفتاء .

اما اعلي نسبة تمويل للقطاع الزراعي فقد سجلت في العام 2016 م وقد بلغت 22.7% من حجم التمويل الكلي .

المبحث الثالث

الصادرات الزراعية في السودان :

يتكون القطاع الزراعي من الزراعة والغابات والثروة الحيوانية ويعتبر القطاع الزراعي هو اكبر القطاعات الاقتصادية علي الاطلاق إذ يشارك بحوالي 40% من اجمالي الناتج المحلي وتوضح التقارير ان حوالي 80% من السكان يعتمدون علي معيشتهم علي هذا القطاع [1]

انتاج المحاصيل الزراعية:

وتتكون المنتجات الزراعية المهمة في السودان من حاصيل القطن والفول السوداني والسمسم والصمغ العربي والذرة والدخن والقمح والفواكه والخضروات وقصب السكر ، ويحتل القطن مرتبة الصدارة بالنسبة للمحاصيل النقدية إذ انه المحصول النقدي الرئيسي للبلاد حيث يصدر للخارج ولا يستعمل منه في صناعة الغزل والنسيج التي بدات حديثا الا بنسبة صغيرة منه ، وتجئ محصولات الفول السوداني والصمغ العربي في مقدمة بقية المحاصيل النقدية للصادر ،وبما ان الاقتصاد السوداني يعتمد اعتمادا اساسيا علي القطع الزراعي فقد وجد هذا القطاع اهتماما كبيرا يدعم توسعه افقيا باقامة المشروعات الجديدة وراسيا بتكثيف الدورة الزراعية وتنويع الانتاج واستعمال الاسمدة والمبيدات الحشرية والبذور المحسنة وسيظل القطاع الزراعي هو القطاع الذي سيقود التنمية في البلاد وتنمية وتطوير قطاعات الاقتصاد الاخري ، ولتحقيق ذلك كان تطوير القطاع الزراعي نفسه ضرورة جعلت الاهتمام بتطوير القطاع الحديث منه بالصورة التي تؤدي الي تنويع المنتجات الزراعية ومن ثم زيادة حجم الصادرات منها [2]

سلع الصادر الزراعي بالتفصيل :-

القطن :-

يقسم القطن حسب طول تيلته إلى ثلاثة أنواع هي:

أ) القطن قصيرالتيلة: وهو الذي يقل طول تيلته عن بوصة، ويكون في العادة خشن الملمس قليل المرونة.

[1] عثمان ابراهيم السيد ، الطبعة الثانية ،1998 ، الاقتصاد السوداني ، ص 130

[2] عثمان ابراهيم السيد ، مرجع سابق ، ص 132

ب) القطن متوسط التيلة: ويتراوح طول تيلته ما بين بوصة.

ج) القطن طويل التيلة: وهو الذي يزيد طول تيلته عن بوصة . ويعد هذا النوع أفضل أنواع القطن وأكثرها جودة.

أصناف القطن فى السودان

القطن فى القطاع المطري :

1- البار فى منطقة جبال النوبة الاستوائية

2- اكرين فى منطقة الدمازين أصناف لم يتم التوسع فى زراعتها الماك (8)151ويعرف تجارين باكرين "83 " شمبات (س) ويعرف تجاريا نوبة 82

3- أكالا 93 ويعرف تجاريا نوبة 93 سودان أكالا .

القطن فى القطاع المروى

1- بركات - بكان 90 - أكالا (باراك 67 ب) - أكالا المحسنة (باراك 2069)

الميزة النسبية لانتاج القطن في السودان:

تأتي الميزة النسبية لانتاج القطن في السودان للآتي :

1- المناخ المناسب لانتاج القطن

2- الاراضي الوافرة

3- الجودة العالية للاقطان.

الميزة التنافسية :

1- الجودة العالية للاقطان السودانية .

2- إمكانية الإنتاج اوقات الندرة في السنة.

السمسم :-

ويعتبر اهم الصادرات الزراعية في الفترة الاخيرة واغلب المصدرين الذين يعملون في مجال الصادر يركزون علي صادر السمسم بصورة كبيرة .

موسم الزراعة :-

أكدت نتائج البحوث المختلفه أن الموعد الأمثل بصفه عامه في اراضي الزراعه الآليه الطينيه هو الزراعه بعد هطول نحو 100 ملم أو هطول كميه كافيه من الامطار لسد الشقوق و يحدث هذا في أوائل شهر يوليو في معظم المناطق أو منتصف يونيو في الاطراف الجنوبيه لحزام الزراعه الاليه أو بعدها في الاطراف الشماليه بخمسة عشر يوماً.

إن التبكير في الزراعه يعني أن تتم الزراعه أولاً ثم بناء الحشائش بعد نمو المحصول أي الزراعه بدون حرث أو ترميل و هذا يترتب عليه زيادة في تكاليف ازالة الحشائش و لكنه يعوض بمضاعفة في الانتاجيه . اما التأخير فيؤدي الي تعرض النبات الصغير الي الامطار الغزيره خلال اغسطس تؤدي موت الكثير من النباتات فضلاً عن تعرض المحصول للآفات و العطش في آخر في الموسم. ومن عيوب التأخير أن حراثة الارض وهي لينه يحول دون اعداد مرقد جيد للبذور.

السمسم المطري :-

الكثافة الموصي بها 90 – 100 ألف نبات للفدان.

المسافه بين النباتات:

الموصي بها 60 سم بين الصفوف و 7 10 – سم بين النباتات داخل الصف الواحد و يمكن الحصول علي هذه الكثافه بزراعة 1.5 كجم من التقاوي بواسطة الزراعات. التي تزرع في خطوط.(Row Planter).

السمسم المروي :-

الكثافه الموصي بها (90 – 100 الف نبات) للفدان.

المساحة بين النباتات:

الموصي بها 60 سم بين الصفوف و 7 – 10 سم بين النباتات داخل الصف الواحد.

للحصول علي الكثافة النباتيه الموصي بها تكون كمية التقاوي 1,5 كجم / فدان بواسطة الزراعة (Row planter)

موسم الحصاد

ينضج السمسم بعد 105 إلى 120 يوما من الزراعة حسب الصنف والمنطقة ودرجات الحرارة وتعرف علامات النضج بإصفرار الأوراق وتساقطها مع اصفرار القرون السفلى لى الساق وبظهور هذة العلامات يوقف الرى حتى لا تصاب النباتات بالذبول وقلة المحصول.

اهم الدول المستوردة للانتاج العالمي للسمسم

تعتبر الصين اكبر دولة مستوردة للسمسم حيث بلغ حجم الطلب من قبلها علي السمسم خلال العام 2017 م حوالي 712 الف طن بقيمة 734 مليون دولار اي ما يعادل ثلث الواردات العالمية بنسبة مساهمة بلغت حوالي 32.7% .

وتعتبر اثيوبيا اهم اسواق التصدير بالنسبة للصين حيث بلغت مساهتها في واردات الصين خلال العام 2017م والي 32.1% يليها السودان بنسبة مساهمة بلغت 24.8% وتليهم نيجيريا بنسبة مساهمة 13.4% ومن ثم تنزانيا بمساهم تبلغ 9.5%.

ويتلاحظ ان المنافسة للسودان في السوق الصيني تاتي من قبل اثيوبيا ونيجيريا وتنزانيا .

وتعتبر تركيا ثاني مستورد عالمي لمحصول السمسم حيث بلغ استيرادها في العام 2017 م حوالي 145.8 الف طن بقيمة 243.9 مليون دولار وتحتل نيجيريا المركز الاول للموردين للسمسم الي تركيا بنسبة تبلغ 61% ويليها السودان بنسبة تبلغ 18%.

الصمغ العربي :-

يتميز الصمغ العربي الذي ينتجه السودان بالتناسق والتماثل وانه منتج فقط من أشجار الهشاب وهذه الصفات لا تتوفر فى اصماغ الدول الاخري وفي عام 1974م اعتمد مجلس الغذاء والعقاقير الأمريكي الصمغ العربي كمادة تدخل فى الصناعات و قد خلصت الدراسات إلي أن الصمغ العربي يعتبر خاليا تماما من أي عنصر من العناصر المسببة للسمية . وقد تم أدراجه تحت قائمة المواد التي لا تربط الكميات المضافة منها بحدود اونسب تأكيدا لسلامته على شرط أن يحتفظ الصمغ بخصائصه الطبيعية ونقاوته وجودته.

أنواع الصمغ العربي

الصمغ الهشاب النقاوة (Hand Selected H.P.S)

الصمغ الهشاب المنظف (Cleaned)

الصمغ الهشاب القصة (Siftings)

الصمغ الهشاب الدقة (Dust)

الصمغ الطلحة (Talha)

الصمغ الطلحة السفتنح (T.siftings)

الصمغ الطلحة التراب (T.dust)

صمغ بدرة مجفف (Spray Dried)

صمغ بدرة (Powder)

الصمغ الحبيبات (Kibbled)

دقة حبيبات (K. Dust)

جمع الصمغ وتحضيره :

تتفصد قطرات الصمغ من فروع أشجار السنط عند حدوث شروخ فيها، ويجمع معظم الصمغ الكردفاني عالي الجودة في السودان من الأشجار التي تكون أعمارها نحو 6 سنوات.

<u>الانتاج :</u>

يعتبر السودان أكبر منتج للصمغ العربي فى العالم حيث ينتج 70-85% من الانتاج العالمى، وينتج معظم الصمغ العربي في السودان من شجرة الهشاب هى شجرة توجد طبيعياً فى المناطق شبه الصحراوية فى أفريقيا و بعض المناطق باسيا ويتميز السودان بوجود أكبر حزام لأشجار الهشاب فى غربه.

الفول السوداني :-

ياتي السودان في المرتبة الثانية بعد نيجيريا من حيث صادر الفول السوداني من قارة افريقيا حيث يبلغ انتاج السودان نسبة 3.5% ويحتل المرتبة الثامنة عالميا ، من حجم الانتاج العالمي ويزرع الفول السودان في مناطق الجزيرة وغرب السودان وقد ادخلت زراعة الفول السوداني في المشاريع المروية مثل الفاو والسوكي والرهد .

الاهمية الإقتصاديه:

كان السودان يصدر 14% من صادرات العالم من محصول الفول السوداني (فول نقاوة مقشور) و يأتي بعد امريكا مباشره. تزايد الاهتمام بهذا المحصول محليا لدخوله في صناعة الزيوت و الاعلاف بجانب تزايد استهلاك الفول السوداني محليا.

الانتـــــــــــــاج:

أ- الانتاج المحلي:-

القطاع المطري ينتج العينه باربتون.

القطاع المروي ينتج العينه أشفورد.

ب- الانتاج المنافس:

ينتج السودان في المتوسط حوالي 6.7% من انتاج العالم و يعتبر رابع دولة في العالم من حيث الانتاج بعد الهند – الصين و امريكا – و يمثل المركز الاول في الانتاج للعالمين العربي و الافريقي.

الدول المنافسه:

الصين – امريكا – الهند – قامبيا – الارجنتين – نيجريا

السوق الاسيوي:

اليابان.

موسم الانتاج : من نوفمبر حتى يونيو .

مواصفات الصادر (الفول النقاوة)

-1قشرة نظيفة وناضجة وجافة

-2خالي من حبات الفول المصابة (بالافلاتوكسين(

-3متوسط عدد حبات الفول 70-80 حبة في الاوقية كحد ادنى

% 3 -4كحد اقصي من الفارغ والقشور الرخوة والمصابة بضرر.

5% -5من الشوائب والمواد الغريبة كحد اقصي.

5% -6من الرطوبة كحد اقصي.

الاصناف:

يزرع الصنف هـ 383 كرز ومدنى في القطاع المروى واجيز صنفين اخرين هما الاحمدى وتوزى اما في القطاع المطري فيزرع الصنف سودري كما اجيز اخيراً الصنف غبيش في المطري وتفوق هذه الاصناف الصنف التقليدي بنسبة 20.7 %، 19.7%، 11.7%علي التوالي.

الزياده في صادرات الفول السوداني للاسباب الاتيه:

1. زيادة الكميات المصدره نتيجة لزيادة الانتاج.
2. الاهتمام بالمواصفات و الجوده و خاصه نسبة الافلاتوكسن
3. تعدد الاسواق و التي امتدت الي اكثر من 15 سوق.
4. المرونه في الاسعار.

مشاكل و معوقات انتاج و تسويق الفول السوداني:

1. عدم توفر الكميات الكافيه من التقاوي المحسنه و الجيده للقطاعين المروي و المطري.
2. عدم الالتزام بمعدلات التقاوي للزراعه و الكثافه النباتيه الموصي بها.
3. تذبذب اسعار الفول السوداني و ضعف قنوات تسويقة مما يؤثر سلبا علي استدامة الانتاج.
4. عدم استخدام الآله في زراعة و عمليات ما بعد الحصاد.
5. الاصابه بمرض الصوفان الاخضر (الافلاتوكسين) و تأثير ذلك علي التسويق.
6. تدني مستوي الجوده بصوره عامه في الانتاج ووجود نسبه عاليه من الشوائب و الاتربه.[1]

[1] نقطة التجارة السودانية ، الموقع الالكتروني

الحلول المقترحه لتشجيع صادر الفول السوداني:

1. تقديم دعم عاجل و كافي لهيئة البحوث و توفير التمويل اللازم لها من أجل وضع و تنفيذ خطة لميكنة زراعة و حصاد الفول السوداني من ادارات المشاريع المرويه.

2. نقل تقانات انتاج و تسويق (الحزم التقنيه المجازه) بواسطة الاداره العامه لنقل التقانه و الارشاد بالوزارات الاتحاديه و الولائيه و توفيرها للمستفيدين منها من منتجين و مصدرين و كل المهتمين بانتاج الفول السوداني

3. وفي مجال السياسات الاقتصاديه و المعلومات يجب معالجة التمويل الزراعي معالجه جذريه وواقعيه في مجال خصوصية القطاع الزراعي بصفه عامه و صادر الفول السوداني بصفة خاصه و ربط توزيع التمويل و المدخلات و المواصفات المطلوبه عالميا.

4. قيام ملحقيات تجاريه و زراعيه للمساعده في الترويج للصادر و توفير المعلومات بالسفارات السودانيه بالخارج.

5. اهمية اعادة الدور الفعال للسودان في مجلس الفول الافريقي للاطلاع علي التقانات الحديثه في مجال زراعة و انتاج الفول خاصه أن السودان يتمتع بميزات نسبيه لانتاج الفول السوداني.

الصادرات الزراعية خلال الفترة (2018/2008)

صادرات السلع الزراعية 2008م :

احتل السمسم المركز الاول في الصادرات غير البترولية وقد ارتفعت حصيلته من 92.8 مليون دولار في العام 2007م الي 141.8 مليون دولار في العام 2008م بمعدل زيادة 52.8% ويعزي ذلك للزيادة في الاسعار العالمية .

وانخفضت حصيلة صادر القطن من 68.5 مليون دولار في العام 2007 م الي 61.8مليون دولار في العام 2008 م بمعدل 9.8% وذلك نتيجة لانخفاض في الكميات المصدرة من 268.521 باله في لعام 2007 م الي 139.426 باله في العام 2008م .

صادرات السلع الزراعية 2009م:

ارتفعت حصيلة صادر السمسم من 141.8 مليون دولار في العام 2008م الي 143.3 مليون دولار في العام 2009م بمعدل 1.1% ويعزي ذلك للزيادة في الكميات المصدرة بالرغم من انخفاض السعر العالمي .

كذلك انخفضت حصيلة صادر الصمغ العربي من 60.9 مليون دولار في العام 2008م الي 33.1 مليون دولار في العام 2009م بمعدل 45.6% ويعزي ذلك لانخفاض الكميات المصدرة من الهشاب .

انخفضت حصيلة صادر القطن من 61.8 مليون دولار في العام 2008م الي 43 مليون دولار في العام 2009م بمعدل 30.4% وذلك نتيجة لانخفاض الكميات المصدرة من 139.426 بالة في العام 2008م الي 86.856 بالة في العام 2009م

صادرات السلع الزراعية 2010م :

ارتفعت حصيلة صادر السمسم من 143.3 مليون دولار في العام 2009م الي 167.3 مليون دولار في العام 2010 م بمعدل 16.7% ويعزي ذلك للزيادة في الكميات المصدرة من 137.659 طن متري في العام 2009م الي 224.37 طن متري في العام 2010م بالرغم من انخفاض متوسط السعر العالمي .

وانخفضت حصيلة صادر القطن من 42.1الي 40.4 مليون دولار في العام 2009م الي 40.4 مليون دولار في العام 2010م بمعدل 4% نتيجة لانخفاض الكميات المصدرة .

كما انخفضت حصيلة صادر الصمغ العربي من 33.1 مليون دولار في العام 2009م الي 23.8 مليون دولار في العام 2010م بمعدل 28.1% وذلك لانخفاض الكميات المنتجة .

صادرات السلع الزراعية 2011م:

ارتفعت صادرات السمسم من 167.3 مليون دولار في العام 2010 م الي 223.3 مليون دولار في العام 2011 م بمعدل 33.5% رغم انخفاض الكميات المصدرة ، اما الصمغ العربي فقد ارتفع حاصل صادره من 23.8 مليون دولار في 2010م الي 81.8 مليون دولار في 20.11م بمعدل 243.7 % وذلك لزيادة حجم الكميات المصدرة ، اما القطن فقد انخفضت حصائل الصادر له من 34 مليون دولار في 2010 الي 27 مليون دولار في 2011م بمعدل 20.5% وذلك بسبب انخفاض الاسعار العالمية .

صادرات السلع الزراعية 2012م :

انخفضت صادرات السمسم من 231 مليون دولار في العام 2011 م الي 223.5 مليون دولار في العام 2012 م بمعدل 3.2%، اما الصمغ العربي فقد انخفضت حصائل صادره من 82 مليون دولار في 2011م الي 67.1مليون دولار في 20.12م بمعدل 18.2 % وذلك لانخفاض حجم الكميات المصدرة ، اما القطن فقد انخفضت حصائل الصادر له من 27 مليون دولار في 2011 الي 11.8 مليون دولار في 2012م بمعدل 20.5% وذلك بسبب انخفاض الكميات المصدرة .

صادرات السلع الزراعية 2013م :

ارتفعت صادرات السمسم من 223.3 مليون دولار في العام 2012 م الي 472.4 مليون دولار في العام 2013 م بمعدل 111%، اما الصمغ العربي فقد ارتفعت حصائل صادره من 67.1 مليون دولار في 2012م الي 134.8مليون دولار في 20.13م بمعدل 101 %، اما القطن فقد ارتفعت حصائل الصادر له من 11.8 مليون دولار في 2012 الي 102.7 مليون دولار في 2013م بمعدل 770%.

صادرات السلع الزراعية 2014م:

انخفضت صادرات السمسم من 472.4 مليون دولار في العام 2013 م الي 466.3 مليون دولار في العام 2013 م بمعدل 1.3%، اما الصمغ العربي فقد انخفضت حصائل صادره من 134.8 مليون دولار في 2013م الي 97مليون دولار في 20.14م بمعدل 28 %، اما القطن فقد انخفضت حصائل الصادر له من 102.7 مليون دولار في 2013 الي 34 مليون دولار في 2014م بمعدل 66.9%.

صادرات السلع الزراعية 2015م:

انخفضت قيمة الصادرات الزراعية من 862 مليون دولار في العام 2014م الي 834 مليون دولار في العام 2015 م بمعدل 2.8%. نتيجة لانخفاض قيمة صادرات الفول السوداني بمعدل 50% والسمسم بمعدل 2.8% وسلع زراعية اخري بمعدل 32% بالرغم من ارتفاع قيمة صادرات الذرة والصمغ العربي والقطن.

صادرات السلع الزراعية 2016م:

ارتفعت قيمة الصادرات الزراعية من 748.5 مليون دولار في العام 2015م الي 750.4 مليون دولار في العام 2016 م بمعدل 3%. نتيجة لارتفاع قيمة صادرات القطن بمعدل 103% بالرغم

من انخفاض قيمة صادرات السمسم بمعدل 16.4% بسبب انخفاض الاسعار والصمغ العربي بمعدل 12% بسبب انخفاض الكميات المصدرة

صادرات السلع الزراعية 2017م:

بلغت صادرات السمسم خلال العام 2017 مبلغ 412.715 مليون دولار بينما بلغت حصائل صادر الفول السوداني مبلغ 80.421 مليون دولار اما حصائل صادرات القطن فقد بلغت 139.054 مليون دولار .

صادرات السلع الزراعية 2018م:

بلغت صادرات السمسم خلال العام 2018 مبلغ 576.155 مليون دولار بينما بلغت حصائل صادر الفول السوداني مبلغ 59.846 مليون دولار اما حصائل صادرات القطن فقد بلغت 159.481 مليون دولار [1] .

أسباب ضعف دور الصادرات في أداء الاقتصاد:

يمكن الاستناد على عدد من الأسباب في تبرير عدم مساهمة الصادرات في ترقية أدء الاقتصاد السوداني كما يُستدّل على ذلك من عدم مساهمتها بفعالية في تعزيز النمو في الناتج المحلي الإجمالي،

أولا : أسهمت الحرب الأهلية المُزمنة التي عاشتها و ما زالت تعيشها البلاد في تبني، ولو بطريقة غير معلنة، سياسة

الأمر الذي كانت له إنعكاساته الخطيرة على أداء (War economy) اقتصاد الحرب الإقتصادي للبلاد. حيث أنه وكنتيجة حتمية لهذا الوضع تم تحويل الموارد النادرة أصلاً إلى التعبئة الحربية و قُلص الصرف على بنود جوهرية مثل البنية التحتية والبحوث والتطوير(وهو ما نتج عنه عواقب وخيمة في المديين القصير والطويل على أداء الاقتصاد بصورةا عامة وأداء قطاع الصادر بصورة خاصة.

ثانياً: إن جمود عرض الصاد ا رت في البلاد يمكن رده أيضاً إلى عدم تطور البنية التحتية مثل النقل إلى المستويات التي تسمح بخفض تكلفة إنتاج السلع المحلية القابلة للتصدير وبالتالي عدم اكتسابها

[1] تقارير بنك السودان المركزي (2018/2008)

ميزة تنافسية في الأسواق الخارجية. ومما يُجدر ذكره هنا أن أرخص وسائل النقل التي كانت تتمتع به البلاد في السابق والمتمثلة في السكك الحديدية قد تدهورت بصورة كبيرة ولم تعد تُسهم بفعالية في أداء القطاعات الإقتصادية.

ثالثاً: أيضاً يمكن القول إن عدم الكفاءة في البحث العلمي والتطوير يمكن أن يكون له دور كبير في تقييد نمو صادرات البلاد. فهنالك فجوة كبيرة بين مخرجات البحث العلمي الحالية في البلاد وبين ما يحتاجه القطاع الإنتاجي من مُخرجات علمية يُمكن أن تُوظف في زيادة الإنتاج عن طريق إدخال أنواع جديدة من المنُتجات. فمن المعروف أن تطبيق البحوث العلمية في مجال إنتاج السلع يُمكِن من زيادة الإنتاج والإنتاجية وبالتالي زيادة كميات وأنواع السلع المُوجهة للتصدير.

رابعاً: أيضاً يُمكن القول أن عدم الاستقرار الاقتصادي يلعب دورا كبيراً في تدنية مساهمة الصادرات في أداء البلاد الاقتصادي. فالمعدلات العالية للتضخم التي صبغت مسيرة الاقتصادي التي أسهمت بدرورها في زيادة تكاليف (Wage goods) أدت الى ارتفاع أسعار السلع و إنتاج السلع التي يُمكن أن توجه نحو الصادر وبالتالي زادت من تكلفة الفرصة البديلة مُمثلة بالنمو في الناتج القومي الذي كان بالإمكان أن يتحقق في ظل حِضور هذه الصادرات.

خامساً: إن عدم الاستقرار السياسي الذي تعاني منه البلاد بالإضافة للانكشاف في العلاقات الدولية قد أسهما كثيراً في تثبيط نمو وتنويع الصاد ا رت السودانية. فمثلاً نجد أن العقوبات الأمريكية على السودان قد أقعدت النظام المصرفي عن لعب الدور المنُوط به في تنمية صاد ا رت البلاد .

سادساً: يمكن القول أن حدود السودان الممتدة مع دول تتباين أنظمتها الأمنية والسياسية قد أسهمت في التقليل من تقدير قيمة صاد ا رت البلاد. ذلك لأن هنالك نسبة معُتبرة من الصاد ا رت تُهرب عبر الحدود دون أن تقع تحت نظر رِجال الجمارك السودانيين وبالتالي لا تدخل ضمن إحصاءات الصادر الرسمية. بل قد يحدث أكثر من ذلك بأن يُعاد تصدير المُنتج تحت أسم الدولة التي هُربت اليها ولعل خير دليل على ذلك محصول السمسم الذي أصبحت دول مُجاورة تنافس عالمياً في تجارته على حساب السودان. عليه فإن الائتلاف بين ارتخاء القبضة الأمنية على الحدود و انحدار مستويات المعيشة في بعض الدول المُ جاورة للسودان قد قاد الى ما يمكن والذي القى بظلاله على –Bad neighborhood effect أن يُطلق عليه أثر التجاور السلبي حصيلة الصادر.

أسباب تراجع الصادرات السودانية

1. عوامل هيكلية وتأثير المشكلات الاقتصادية والتي انعكست سلباً على انسيابها إلى الخارج.

2. التعامل مع الصادرات تعتريه تشوّهات، فعلى الرغم من وجود الإمكانات الكبيرة ظلّ التعاطي معها عبر المسكنات الموقتة من دون أية معالجات حقيقية، بحيث لم تكن الحوافز بالقدر الكبير، ولم يتمّ توظيف الإنتاج في مصلحة التصدير على رغم الفرصة الكبيرة المتاحة للبلد في ظلّ ظرف يختلف تماماً عن ظروف الدول الأخرى.

3. عدم الاستقرار في منشورات البنك المركزي في ما يتعلق بالتصدير والاستيراد.

توصيات لزيادة الصادرات :

1. ضرورة وضع سياسات تتسم بالديمومة والاستقرار.

2. التنبّؤ بحالة الأسواق واتجاهات الطلب العالمي.

3. استقطاب شركات عالمية لزيادة إنتاج السلع على أن تفتح فروعاً لها وتُعطى تسهيلات تمكّنها من إنتاج السلع بتكلفة أقلّ لتُمكِّنها من المنافسة في الخارج.

4. زيادة الحماية التجارية، عن طريق عزل الشركات من المنافسة العالمية لفترة من الوقت، من خلال رفع التعرفة الجمركية، والضرائب على الواردات، مما يجعلها أكثر تكلفة.

5. اتباع استراتيجية الإعانة التجارية، ويتمّ ذلك من خلال تقديم الحكومة إعانات للصناعات الخاصة بها، بحيث تؤدّي إلى خفض تكاليف الأعمال حتى تتمكّن من خفض الأسعار.

6. اتباع استراتيجية الاتفاقيات التجارية من أجل تعزيز الصادرات، وبمجرد خفض سياسة الحماية التجارية للجميع سوف يكون من الحكمة تخفيض الرسوم الجمركية نتيجةً لذلك.

7. زيادة الصادرات عن طريق خفض قيمة عملة الدولة، حيث تخفض بعض البلدان قيمة عملتها، وبالتالي تقلّ أسعار البضائع.

8. الاهتمام بالجوانب الفنية للصادرات.

9. تحديد تكلفة الإنتاج والأسواق التي يستهدفها.

10. دراسة إمكانية الاعتماد على القطاع الخاص والقطاع العام لزيادة الصادرات.

11. مراجعة الرسوم الضريبية والجمركية.

12. إصلاح البنى التحتية واللوجستية وتطويرها[1].

جدول رقم (7/2) حجم التمويل المصرفي للقطاع الزراعي ونسبته من اجمالي التمويل المصرفي

العام	التمويل المصرفي للقطاع الزراعي	نسبة التمويل الزراعي/التمويل	اجمالي التمويل المصرفي
2008	1.448.000.000	10.1	14.268.000.000
2009	1.686.000.000	10.8	15.596.000.000
2010	1.599.000.000	7.2	22.107.000.000
2011	1.488.000.000	6.4	23.329.000.000
2012	2.873.000.000	11.9	24.310.000.000
2013	6.721.000.000	19.9	33.882.000.000
2014	6.062.000.000	15.7	38.967.000.000
2015	11.089.000.000	20.5	54.195.000.000
2016	18.893.000.000	22.7	110.463.000.000
2017	5.585.000.000	15.1	37.034.000.000
2018	4.769.000.000	20.1	23.754.000.000

بنك السودان المركزي ، التقارير السنوية ، (2008 - 2018)

من الجدول نجد ان حجم التمويل للقطاع الزراعي تزايد منذ العام 2008 م وحتي العام 2016 م وإنخفض في الأعوام التالية 2017 و 2018 م وبلغ اعلي تمويل للقطاع الزراعي في العا 2016 م

[1] دراسة عن الصادرات السودانية ، مصرف البلد ، ادارة المؤسسات المالية ، (2020 م)

جدول رقم (7/3) يوضح حجم التمويل الممنوح حسب القطاعات الاقتصادية خلال الاعوام (2008 – 2018م

القطاع	القيمة	الزراعة	الصناعة	الصادر	النقل والتخزين	التنمية الاجتماعية	التجارة المحلية	اخري	الاجمالي
السنة	%								
2008	القيمة	1.648	1904	481	862	446	2137	7213	14268
	%	10.1	13.0	3.3	5.9	3.05	16.1	48.6	100
2009	القيمة	1686	1755	703	999	469	2132	8257	15596
	%	10.8	9.9	2.4	6.4	3	14.8	52.7	100
2010	القيمة	1599	3782	479	1011	616	2387	11701	22107
	%	7.2	17.3	2.2	4.6	2.8	13	52.9	100
2011	القيمة	1448	5531	586	1421	582	3763	9368	23329
	%	6.4	23.7	3.7	6.1	2.5	16.1	41.5	100
2012	القيمة	2873	4577	1606	1636	0.0	4168	9782	24310
	%	11.9	19	4.4	6.8	0.0	17.3	40.6	100
2013	القيمة	6721	5748	2259	3443	0.0	4936	11355	33382
	%	19.9	16.2	6.7	10.2	0.0	12.9	34.2	100
2014	القيمة	6062	5615	1277	2237	0.0	6588	16486	38967
	%	15.7	13.3	4.6	5.8	0.0	17	43.6	100
2015	القيمة	11089	7899	2231	2509	0.0	9929	20538	54195
	%	20.5	14.6	4.1	4.6	0.0	18.3	37.9	100
2016	القيمة	18893	9570	1629	3455	0.0	16627	60289	110463
	%	22.7	11.5	2	4.1	0.0	19.9	39.7	100
2017	القيمة	5585	6750	2301	1799	0.0	5606	14933	37034
	%	15.1	18.2	6.2	4.9	0.0	15.1	40.5	100
2018	القيمة	4769	6867	2440	1858	0.0	1348	6472	23754
	%	20.1	28.9	10.3	7.8	0.0	5.7	27.2	100
الاجمالي	القيمة	67.266	61.312	16.518	22.431	2.498	61.714	182.988	409.992
المتوسط	%	%14	%16	%4	%7	%1	%15	%43	%100

بنك السودان المركزي ، التقارير السنوية ، 2008 – 2018 م

جدول رقم (7/4) يوضح حجم الصادرات الزراعية السودانية خلال الفترة من 2008 الي 2018 م

ملايين الدولارات

العام	المبلغ / ملايين الدولارات
2008	328.9
2009	240.9
2010	238.9
2011	382.9
2012	351.5
2013	869.4
2014	667.8
2015	834
2016	750.4
2017	991.2
2018	1.114.6

تقارير بنك السودان المركزي

من الجدول اعلاه ، نجد ان حجم الصادرات الزراعية قد تذبذب ما بين صعود وهبوط خلال فتؤرة الدراسة وادني حجم للصادرات الزراعية كان في العام 2010 م بينما اعلي حجم للصادرات الزراعية كان في العام 2018 م

الفصل الرابع

المبحث الاول : نشأة بنك الشمال الاسلامي ودوره في التمويل الزراعي

المبحث الثاني :دراسة الحالة.

المبحث الثالث : النتائج والتوصيات

المبحث الاول : نشأة بنك الشمال الاسلامي ودوره في التمويل الزراعي

تم تأسيس بنك الشمال الاسلامي في 23 يوليو 1985 م بينما تم افتتاحه رسميا وزاول عمله المصرفي ابتداءا من الثاني من يناير 1990م وراس المال المصدق بلغ 125.000.000 جنيه سوداني بينما بلغ راس المال المدفوع 90.000.000 جنيه سوداني ، وتتمثل الاهداف الاستراتجية للبنك في الاتي : -

- نشر وتطوير العمل المصرفي بكل انواعه علي النمط الاسلامي ، وتشجيع وترسيخ الوعي المصرفي والاستثماري القائم علي المبادئي الاسلامية .
- المسهامة في مشاريع التنمية ضمن اطار خطة الاقتصاد القومي ومشاريع التنمية للاقليم الشمالي علي وجه الخصوص في مجالات الاستثمار الزراعي والتجاري والتعديني[1].
- الاهتمام بالمغتربين من ابناء الاقليم الشمالي خاصة والاقاليم الاخري بصفة عامة واستقطاب وتوظيف مدخراتهم علي الوجه الذي يحقق مصالحهم ومصالح الاقليم بصفة خاصة وذلك في اطار مصلحة السودان العامة .
- إنشاء وامتلاك وحيازة اي صورة من الصور اي العقارات والمنقولات لمزاولة البنك لمهامه وتحقيق اغراضه داخل وخارج السودان ونقل ملكية وحيازة اي شئ مماذكر بكافة صور نقل الملكية او الحيازة .
- العمل علي دعم وتنسيق وتطوير التعامل التجاري والاقتصادي والمالي بين السودان وبين الدول والمنظمات والشركات والمؤسسات الاسلامية والعربية والدولية بما لا يتعارض واحكام الشريعة الاسلامية.
- القيام بالبحوث الفنية والاقتصادية والاستشارية بصفة عامة ودراسات الجدوي للمشروعات .
- القيام بعمليات الاستثمار حسب صيغ المعاملات الاسلامية ، كالمشاركة والمرابحة والمضاربة وغيرها .
- اصدار الاسهم او الاوراق المالية او التجارية وان يقوم بتحويلها او التعامل معها .
- القيام بقبول جميع الودائع بكل العملات المحلية والاجنبية وفتح الحسابات بانواعها بجميع العملات .
- العمل في سوق الاوراق المالية والتجارية ومزاولة عملية الصيرفة .
- مزاولة عمليات المضاربة والمرابحة والمشاركة في كافة النشاطات التجارية والصناعية والعقارية والزراعية وغيرها في اطار ما يقرره مجلس الادارة .
- منح القروض الحسنة وفقا للاسس والضوابط التي يقررها مجلس الادارة .

[1] عقد التأسيس والنظام الاساسي لبنك الشمال الاسلامي المعدل حتي (2010)، ادارة التخطيط والبحوث بالبنك .

- القيام باعمال الوصاية والقوامة وادارة التركات والشركات والمؤسسات الوطنية او الاجنبية .
- مباشرة او انشاء اي عمل اخر يري مجلس الادارة ضرورة او ملائمة القيام به بما يدعم اغراض البنك ويحقق المنفعة العامة وفقا لاحكام الشريعة الاسلامية .
- القيام بالتأمين علي ما يملكه او يحوزه او يستورده او يصدره او يتعامل معه .
- الحصول علي اي امتيازات من الحكومة او اي جهة اخري واستثمار هذه الامتيازات .
- توظيف او استثمار اي اموال موجودة لديه وفقا لاحكام الشريعة الاسلامية .
- القيام بعمليات الوكالة التي تتعلق بالعمل المصرفي وتعيين وكلاء وانشاء فروع ومكاتب وشركات داخل السودان وخارجه .
- العمل علي اعداد وتأهيل قوة بشرية مدربة علي الاعمال المصرفية بالنمط الاسلامي .

وقد باشر مجلس ادارة البنك طلب التصديق النهائي لقيام البنك في مارس 1986 م وكانت جملة الاسهم التي بيعت 114.044 سهما (مائة واربعة عشر الفا واربعة واربعون سهما) من جملة الاسهم البالغة (مائتي الف) تفاصيلها كالاتي :-

جملة المساهمات السودانية بلغت 64.254 سهم اي بنسبة 56.34% من جملة الاسهم .

جملة المساهمات غير السودانية بلغت 49.79سهما اي بنسبة 43.66% من جملة الاسهم.

وقد ارتفع رأس مال البنك بصورة متزايدة ليبلغ في العام 2018 م مبلغ 250.000.000 جنيها .

مساهمي بنك الشمال الاسلامي في العام 2018 م

جدول رقم (7/5) تفاصيل المساهمين في بنك الشمال الاسلامي في العام 2018 م

م	البيـــــــــــــان	نسبة المساهمة
1	الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي	%54
2	الجهاز الاستثماري للضمان الاجتماعي	%30
3	بنك السودان المركزي	%8
4	مؤسسة دان فوديو القابضة	%4
5	شركة دروب الوقفية المحدودة	%2
6	آخرون	%2
الجملة		%100

ومنذ الانطلاقة الفعلية لعمل البنك في بداية العام 1990 م سار البنك بخطوات متصاعدة ، ثم تعرض البنك لفترات حرجة ولكن سرعان ما تعافي منها وعاد لسيرته الاولي منطلقا الي الأمام بخطي ثابتة محققا تقدما راسخا يوما بعد يوم وقد تاسس البنك براس مال بلغ عشرين مليون دولار موزعة علي عدد(مائتي الف) سهم قيمة السهم الواحد تبلغ 100 (مائة) دولار، في اكتوبر من العام 2019 م تم تغيير اسم البنك الي مصرف البلد واتسعت شبكة فروعه في انحاء البلاد ليضم حتي اليوم 27 فرعا موزعة بين العاصمة والولايات ، بنك الشمال الإسلامي قدم دعماً مقدراً لقطاعات التنمية الاقتصادية والإجتماعية، وتراوحت أرباح الاسهم ما بين 15 % إلى 20 % خلال السنوات السابقة وقد تبني البنك خطة استراتيجية جديدة من اجل النمو والتوسع وإعادة تقديم البنك بشكل جديد . وينتشر البنك الان عبر سلسلة فروعه المصرفية التي تتوزع في انحاء السودان وقد بلغت حتي الان 27 فرعا مرتبطة بشبكة الكترونية ومزودة باجهزة تقنية حديثة كما ان البنك لديه عدد من الفروع المقترحة بمختلف الولايات ، تتوزع الفروع حاليا كالاتي :-

جدول رقم (7/6) فروع بنك الشمال الاسلامي

م	المدينـــــــــــــة	عدد الفروع
1	الخرطوم	11
2	امدرمان	3
3	الخرطوم بحري	4
4	ود مدني	1
5	كوستي	1
6	الابيض	1
7	نيالا	1
8	القضارف	1
9	دنقلا	1
10	كسلا	1
11	بورتسودان	1
12	الحفير	1
المجمـــــــــــــــوع		27 فرعا

*www.baladbank.com موقع مصرف البلد علي الانترنت

ويمتلك البنك شركات تابعة له بغرض تحقيق اهداف تنموية والاستثمارية وتجارية وقد انشأ البنك الشركة العالمية الحديثة للاستثمار والتي تعمل في مجال التجارة الزراعية .

ومنذ انطلاقته القوية أصبح رقماً لا يمكن تجاوزه في القطاع المصرفي السوداني نتيجة لما قدمه للاقتصاد السوداني من دعم وتمويل لقطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومساهماته الرأسمالية في مشروعات التنمية القومية الكبرى . حقق بنك الشمال الاسلامي خلال مسيرته انجازات ونتائج أعمال مقدرة وأداءً متميزاً، حيث زادت موجوداته وارتفعت ودائعه بنسب مقدرة، وحقق معدلات نمو جيدة فى مجال منح التمويل والأرباح واستطاع دفع عوائد مجزية على السهم تراوحت ما بين 15 % إلى 20 % خلال السنوات الماضية، إضافة إلى ذلك استطاع الوفاء بمتطلبات الرقابة الوقائية وفق مؤشرات.(CAEL).

إن التطورات المصرفية المتسارعة والطفرة الكبيرة في التقنية المالية التي أدت إلى زيادة حدة التنافس بين المؤسسات المالية، جعلت بنك الشمال الإسلامي يستشرف مرحلة جديدة من مسيرته الظافرة بتبنيه خطة إستراتيجية توسعية طموحة تنفذ خلال الخمس سنوات القادمة (2018 – 2022)، نبعت هذه وتتضمن الخطة .الخطة من رؤية الإدارة التي تعكس تطلع البنك لريادة العمل المصرفي في السودان أهدافاً إستراتيجية لإحداث تغييرات جوهرية في البنك تتمثل في النمو والتوسع وزيادة الحصة السوقية في الموارد الداخلية والخارجية والتوظيف، إعادة تقديم البنك بشكل جديد،تعظيم القيمة لحملة الأسهم، .تنمية وتطوير الموارد البشرية، وتصحيح وتفعيل العمل المؤسسي ومواكبة النظم المصرفية العالمية

لقد وضع بنك الشمال الإسلامي خطة عمل شاملة لتنفيذ خطته الإستراتيجية من خلال حشد الموارد وتوظيفها وإبتكار المنتجات وتحسين الخدمات، تطوير السياسات والإجراءات في المجالات الوظيفية المختلفة بالإضافة إلى التغييرات في هيكل الضبط المؤسسي وتطوير أنظمة وسياسات إدارة الموارد البشرية، أيضاً اشتملت الخطة على تحسين وتطوير نظم المعلومات . الادارية والتسويق من اجل تقديم البنك بشكل جديد[1]

[1] بنك الشمال الاسلامي - اصدارة تعريفية – ادارة التخطيط - (2008 م)

المبحث الثاني

الدراسة التطبيقية

دور بنك الشمال الاسلامي في التمويل المصرفي للقطاع الزراعي

دور بنك الشمال الاسلامي في تمويل القطاع الزراعي

حجم التمويل الزراعي المقدم من بنك الشمال الاسلامي خلال فترة الدراسة

اسهم بنك الشمال الاسلامي إيجابا في تمويل القطاع الزراعي من خلال شبكة فروعه المنتشرة في انحاء البلاد والجدول ادناه يبين حجم التمويل المقدم من بنك الشمال الاسلامي للقطاع الزراعي خلال فترة الدراسة :

جدول رقم (7/7) حجم التمويل المقدم من بنك الشمال الاسلامي خلال فترة الدراسة.

العام	حجم التمويل الكلي في بنك الشمال الاسلامي	نسبة التمويل الزراعي في بنك الشمال الاسلامي	مبلغ التمويل المقدم من بنك الشمال الاسلامي
2008	21.717.900	%6.04	1.311.761
2009	22.753.204	%2.5	568.830
2010	20.599.000	%12.3	2.598.621
2011	22.876.000	%6.4	1.463.488
2012	24.815.000	%14.8	3.672.620
2013	30.135.000	%15.9	4.791.465
2014	44.321.000	%15.9	7.047.039
2015	53.457.000	%13.8	7.377.066
2016	64.197.500	%18.4	11.812.340
2017	102.928.550	%20.4	20.997.312
2018	385.152.300	%8	30.812.184

التقارير السنوية لبنك الشمال الاسلامي (2018/2008)

من الجدول نجد ان اكبر مبلغ للتمويل قدمه بنك الشمال الاسلامي كان في العام 2018 م رغم تضاءل نسبة التمويل للقطاع الزراعي ومرد ذلك الي معدل التضخم الذي تصاعد خلال العام 2018 وبلغ 67%

أولاً : مناقشة فرضيات الدراسة من خلال النماذج القياسية

1.1 توصيف النموذج:

هو الخطوة الاولى والأساسية التى يقوم بها الباحث فى الاقتصاد القياسى الذى يود دراسة ظاهرة اقتصادية معينة . وهو يعنى التعبير عن الظاهرة الاقتصادية فى صياغ رياضى وذلك لتوضيح العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ، ويطلق على هذه المرحلة على المستوى الاكاديمى بمرحلة صياغة الفرضيات ، وهى تشتمل على الخطوات المنهجية التالية[1]:

2.1: تحديد متغيرات النموذج

1. تحديد متغيرات النموذج.
2. تحديد الشكل الرياضى للنموذج.
3. تحديد القيم و الاشارات المسبقة للنموذج.

يمكن تحديد متغيرات النموذج من عدة مصادر أهمها النظرية الاقتصادية المتمثلة فى (الاقتصاد القياسى ، الاقتصاد الرياضى ، الاقتصاد الجزئ ، الإحصاء التطبيقي ، الاقتصاد الكلى والاقتصاد الدولي) بالإضافة للمعلومات المتاحة عن الدراسات والقياسات السابقة والمعلومات المتاحة عن الظاهرة الاقتصادية المدروسة على وجه الخصوص.

تنقسم المتغيرات حسب النظرية الاقتصادية الي:

- المتغير التابع: (The Dependent Variable).
- المتغير المستقل: (The Independent Variable).

[1] بسام يونس ابراهيم – الاقتصاد القياسي – دار عزة للنشر والتوزيع –السودان ، الخرطوم -2002م –ص 22

3.1 تحديد الشكل الرياضى للنموذج

يقصد بالشكل الرياضى للنموذج عدد المعادلات التى يحتويها النموذج (فقد تكون معادلة واحدة أو عدد من المعادلات) ، ودرجة خطية النموذج (فقد يكون النموذج خطياً او غير خطياً) ، ودرجة تجانس كل معادلة (فقد تكون المعادلات متجانسة او غير متجانسة من درجة معينة) . فالنظرية الاقتصادية كثيراً ما لا توضح الشكل الرياضى الدقيق للنموذج ، ولكن تقدم أحيانا بعض المعلومات التى تفيد ولو لحدما فى تحديد بعض ملامح الشكل الرياضى للنموذج ، ولهذا فان الباحثون يلجأون الى بعض الأساليب التى تفيد فى تحديد الشكل الرياضى الملائم و المناسب، نجد من أهمها:

i. **أسلوب الانتشار**[1]:

يقوم الباحث بجمع البيانات على المتغيرات المختلفة التى يحتوى عليها النموذج ثم يقوم برصد هذه البيانات فى شكل إنتشار ذو محورين يتضمن المحور الافقى المتغير المستقل ، أما المحور الرأسى فيتضمن المتغير التابع . ومن خلال معاينة شكل الإنتشار يمكن الحكم مبدئياً على نوع العلاقة هل هى خطية أم غير خطية. وبناءاً على ذلك يمكن للباحث أختيار الشكل الرياضى الملائم ، ولكن لا يمكن استخدام هذا الأسلوب فى حالة الانحدار الذى يشتمل على أكثر من متغيرين نسبةً لأن مقدرة هذا الأسلوب محددة بمتغيرين فقط.

ii. **أسلوب التجريب:**

ذلك بتجريب الصيغ الرياضية المختلفة ثم إختيار الصيغة التى تعطى أفضل النتائج من الناحية الاقتصادية والإحصائية والقياسية ، وفى هذا البحث أعتمد الباحث على أسلوب المعادلة الواحدة لدراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة أو المتغيرات المتنبأ منها ، والمتغير التابع أو المتغير المتنبأ به ، ومن ثم يمكن عرض نموذج الإنحدار

[1] المرجع السابق ، ص 22

الخطى المتعدد فى شكل معادلة خطية، تعكس المتغير التابع كدالة فى المتغيرات المستقلة.

أى أن:

$$Agr = f\ (Agrx., Br.)..... \quad (1)$$

يعنى ذلك أن التمويل الزراعي دالة فى تمويل بنك الشمال للقطاع الزراعي والصادرات الزراعية. ويتغير التمويل الزراعي تبعاً لهذه المتغيرات المستقلة حسب الإشارة التى تسبق معاملاتها ، أى يمكن كتابة الشكل الرياضى للمعادلة بشكلها الصريح وشكلها الاحتمالى على **النحو التالى:**

(أ) كتابة الشكل الرياضى لهذه المعادلة بشكلها الصريح:

$$Agr = \beta_0 + \hat{\beta}_1 Agrx + \hat{\beta}_2 Br \quad ..... \quad (2)$$

(ب) كتابة الشكل الرياضى لهذه المعادلة بشكلها الإحتمالى:

$$Agr = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 Agrx + \hat{\beta}_2 Br + U_i .....(3)$$

حيث أن:

Agr : تعنى التمويل الزراعي فى الفترة الزمنية قيد الدراسة وهو المتغير التابع الذى يتبع المتغيرات المستقلة (المتغيرات التفسيرية) التى تكون النموذج.

$\hat{\beta}_0$: تمثل الجزء الثابت فى النموذج وهو الجزء المقطوع من المحور الرأسى (Y) و يعكس قيمة المتغير التابع (Dependent) فى حالة انعدام قيمة المتغير المستقل (X) ، أي فى حالة أن قيمة (X = 0)

$\hat{\beta}_1$: ميل الخط المستقيم $\frac{\Delta y1}{\Delta x1} = (\hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 X_1)$ و يعكس مقدار التغير فى (Y) نتيجة التغير في (X) بوحدة واحدة وهو معامل المتغير التفسيري الأول الصادرات الزراعية(.Agrx) .

$\hat{\beta}_2$: ميل الخط المستقيم $\frac{\Delta y2}{\Delta x2} = (\hat{\beta}_0+\hat{\beta}_1X_1+\hat{\beta}_2X_2)$ و يعكس مقدار التغير فى (Y) نتيجة للتغير فى X بوحدة واحدة وهو معامل المتغير التفسيري تمويل بنك الشمال (.Br).

U_i: تمثل حد الخطأ العشوائى أو معامل الضوضاء (.Random Variable) والذى يعبر عن الفرق بين القيمة الفعلية (Y) و القيمة المقدرة ($\hat{Y}$) وهي تمثل المتغيرات السلوكية التى تؤثر على التمويل الزراعي لكنها غير قابلة للقياس الكمى.

1.1 تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد Estimation The Multiple Regression Model:

لتقدير معاملات النموذج القياسي في المعادلات نستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية Ordinary Least Squares (OLS) ، وهي أكثر طرق التقدير استخداماً وانتشاراً ويرجع سبب ذلك الاستخدام لهذه الطريقة إلى عدة أسباب من أهمها:

1. إن تقدير المعاملات "Coefficient's" أو المعالم "Parameters" بطريقة (OLS) تعتبر أكثر جدوى وفعالية من غيرها من الطرق.
2. تعتبر النتائج اتي يمكن الحصول عليها من هذه الطريقة منطقية على الرغم من التطور الكبير في طرق التقدير، وحساب معاملات النموذج القياسي.
3. سهولة تقدير المعاملات "Parameters" بهذه الطريقة مقارنة بالطرق الأخرى.
4. معظم الأساليب القياسية مبنية على أساس هذه الطريقة رغم تطور هذه الأساليب[1]
5. أنها تعطي أفضل تقديرات خطية غير متحيزة.

5.1 الإشارات والقيم المسبقة لمعالم النموذج

فى هذه الخطوة يتم وضع توقعات نظرية عن أشارات معاملات وحجم معلمات النموذج بناءاً على النظرية الاقتصادية فأن معالم النموذج تأخذ الإشارات والأحجام التالية:

[1] مجيد علي حسين وآخرون ، الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق ، عمان ، دار وائل للنشر ، الطبعة الاولي ، 1989 م، ص 109

1-أشارة معلمة الثابت ($\hat{\beta}_0$) ويمكن أن تأخذ الإشارة السالبة أو الإشارة الموجبة (- ، +).

2-أشارة معامل تمويل بنك الشمال ($\hat{\beta}_1$) موجبة اى أن ($\hat{\beta}_1 > 0$) وتعنى أن هنالك علاقة طردية موجبة بين تمويل بنك الشمال والتمويل الزراعي .

3-أشارة معامل الصادرات الزراعية ($\hat{\beta}_2$) موجبة اى أن ($\hat{\beta}_2 > 0$) وتعنى أن هنالك علاقة طردية موجبة بين التمويل الزراعي والصادرات الزراعية.

تقدير النموذج

إختبار الفرضية:

جدول رقم(1)

إختبار بيرسون

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	97.3	94.6	94.0	0.349

a. Predictors: (Constant), bankraing

أولاً: إختبار بيرسون (R)

أشارت نتائج إختبار بيرسون أن قوة العلاقة (R) تساوي 97.3% أي أن التمويل الزراعي ذو ارتباط قوى بالمتغيرات المستقلة أو التفسيرية.

ثانياً: مربع الأرتباط (R Square)

من قيمة مربع الأرتباط (R Square) نجد أن المتغيرات المستقلة (الصادرات الزراعية ، تمويل بنك الشمال) تفسر ما نسبته 94.6% من حيث التباين في المتغير التابع (التمويل الزراعي)، أى ان 94,6% من التغير الذى يحدث فى التمويل الزراعي تسبب فيه هذه المتغيرات المستقلة و 05.4% تتسبب فيه عوامل اخرى لم تدخل فى النموذج.

ثالثاً: الأرتباط المعدل (Adjusted R Square)

من قيمة الأرتباط المعدل (Adjusted R Square) نجد أن المتغيرات المستقلة (الصادرات الزراعية ، تمويل بنك الشمال) تفسر ما نسبته 94.0% من حيث التباين في المتغير التابع (التمويل الزراعي)، اى ان 94.0% من التغير الذى يحدث فى التمويل الزراعي تسبب فيه هذه المتغيرات المستقلة و 06.0% تتسبب فيه عوامل اخرى لم تدخل فى النموذج.

ثانياً: إختبار قيمة F:

جدول رقم(2)

إختبار ANOVA

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	19.32	1	19.32	84.28	.000a
	Residual	10.96	9	12.17		
	Total	20.41	10			

a. **Dependent Variable: ex** **b. Predictors: (Constant), expo, gnp, inf, imp**

من جدول (ANOVA) نجد قيمة F تساوى 84.28 و درجات الحرية (1،9) ومستوى دلالة F (sig = 0.00) وهى أقل من (0.05) لذلك توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين المتغيرات المستقلة أو التفسيرية (الصادرات الزراعية ، تمويل بنك الشمال) والمتغير التابع (التمويل الزراعي).

ثالثاً: اختبار قيمة (T):

جدول رقم(3)

إختبار قيمة (T)

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	9.614	1370		2.986	.017
	agrx	.62	.510	.092	1.214	.259
	bankraing	1.3	.101	.980	12.98	.000

a. **Dependent Variable: agrrasing**

من جدول Coefficients نجد ان قيمة (T) تساوى للجزء الثابت = 2.98 ، 1.2، 12.98 للصادرات الزراعية وتمويل بنك الشمال علي التوالي ودرجات حرية (n – 2)، ومستوى دلالة (T) تساوى 0.01 للجزء الثابت ، 0.25 للصادرات الزراعية وهي غير معنوية و0.00 لتمويل بنك الشمال وهى أقل من 0.05 لذلك توجد علاقة ذات دلالة إحصائية مابين المتغير المستقل (تمويل بنك الشمال) والمتغير التابع (التمويل الزراعي).

رابعاً: الانحدار التدريجي Stepwise Regression

جدول رقم(4)

الانحدار التدريجي

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	8475.9	12.489		3.690	.005
	bankraing	1.301	.103	.973	12.598	.000

a. Dependent Variable: agrrasing

يتضح من التحليل في الجدول أعلاه انه يمكن الاعتماد علي تمويل بنك الشمال في الدرجة الأولي علي التمويل الزراعي وهنا تتضح أهمية هذا الاختبار في تحديد الحسابات الأكثر أهمية بالنسبة التمويل الزراعي وبالتالي يجب التركيز علي هذا المتغير المستقل أو التفسيرية (تمويل بنك الشمال) لتحسين موقف التمويل الزراعي.

معنوية النموذج:

من الجداول أعلاه نلاحظ ان القيمة الاحتمالية (sig = 0.00) و هى أقل من مستوى الدلالة (0.05) وهى قيمة معنوية اى نرفض فرض العدم (H_0) القائل بانه لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تمويل بنك اشمال و التمويل الزراعي و نقبل الفرض البديل (H_1) القائل بأنه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تمويل بنك الشمال و التمويل الزراعي ويثبت عدم صحة الفرضية الأولي.

- **نموذج الانحدار المقدر للتمويل الزراعي ببنك الشمال:**

بناء على القيم السابقة فى الجداول اعلاه فان معادلة خط الانحدار كما يلى:

$$agr = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 agrx + \hat{\beta}_2 Br \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

$$agr = 419.6 + 0.62agrx + 1.3Br \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث أن:-

- الجزء الثابت في معادلة خط الانحدار $\hat{\beta}_0$ تساوى 419.6 وهو قيمة موجبة وتتفق مع النظرية الإقتصادية.
- معامل الصادرات الزراعية $\hat{\beta}_1$ تساوى 0.62 + وهو قيمة موجبة.
- معامل تمويل بنك الشمال $\hat{\beta}_2$ تساوى 1.3 + وهو قيمة موجبة.

ناءًا علي ما سبق فأن:

- الجزء الثابت في معادلة التمويل الزراعي ذو قيمة موجبة تساوي (419.6) مليون جنية.

- تشير علامة معامل الصادرات الزراعية (0.62) إلى هنالك علاقة موجبة ما بين التمويل الزراعي والصادرات الزراعية ، بمعني أنه كلما زادت الصادرات الزراعية بمقدار جنية واحد يؤدي ذلك إلي زيادة التمويل الزراعي بمقدار 0.62 جنية.
- تشير علامة معامل تمويل بنك الشمال (1.3) جنية إلي ان هنالك علاقة طردية موجبة ما بين تمويل بنك الشمال والتمويل الزراعي، اي كلما زاد تمويل بنك الشمال بمقدار جنية واحد يؤدي ذلك إلي زيادة التمويل الزراعي بمقدار (1.3) جنية.

❖ **معنوية النموذج: Significant of the Model**

تقييم النتائج:

أولا: تقييم النتائج وفقاً للمعيار الاقتصادي:

1. أشارة معلمة الثابت ($\hat{\beta}_0$) أخذت الإشارة الموجبة ($\hat{\beta}_0$=419.6) عندما يكون إسهام المتغيرات التي تدخل في النموذج تساوي صفراً أي (X_1,X_2 =Zero) ويتفق ذلك مع النظرية الإقتصادية.
2. إشارة معلمة الصادرات الزراعية (0.62) إلى هنالك علاقة موجبة ما بين التمويل الزراعي والصادرات الزراعية ، بمعني أنه كلما زاد التمويل الزراعي بمقدار جنية واحد يؤدي ذلك إلي زيادة الصادرات الزراعية بمقدار 0.62 جنية.
3. إشارة معلمة تمويل بنك الشمال (1.3) جنية إلي ان هنالك علاقة طردية موجبة ما بين تمويل بنك الشمال والتمويل الزراعي، اي كلما زاد تمويل بنك الشمال بمقدار جنية واحد يؤدي ذلك إلي زيادة التمويل الزراعي بمقدار (1.3) جنية ، مما يستوجب الإهتمام بهذا الجانب.

ثانياً: المعيار الاحصائى :

أ- اختبار جودة التوفيق :

أولاً: إختبار بيرسون (R)

أشارت نتائج إختبار بيرسون أن قوة العلاقة (R) تساوي 97.3% أي أن التمويل الزراعي ذو ارتباط قوى بالمتغيرات المستقلة أو التفسيرية.

ثانياً: مربع الأرتباط (R Square)

من قيمة مربع الأرتباط (R Square) نجد أن المتغيرات المستقلة (تمويل بنك الشمال ، الصادرات الزراعية) تفسر ما نسبته 94.6% من حيث التباين في المتغير التابع (التمويل الزراعي)، اى ان 94,6% من التغير الذى يحدث فى التمويل الزراعي تسبب فيه هذه المتغيرات المستقلة و 05.4% تتسبب فيه عوامل اخرى لم تدخل فى النموذج.

ثالثاً: الأرتباط المعدل (Adjusted R Square)

من قيمة الأرتباط المعدل (Adjusted R Square) نجد أن المتغيرات المستقلة (تمويل بنك الشمال ، الصادرات الزراعية) تفسر ما نسبته 94.0% من حيث التباين في المتغير التابع (التمويل الزراعي)، اى ان 94.0% من التغير الذى يحدث فى التمويل الزراعي تسبب فيه هذه المتغيرات المستقلة و 06.0% تتسبب فيه عوامل اخرى لم تدخل فى النموذج.

ب- أختبار الاثر الكلى للمتغيرات :

:F test.1

يعنى مستوى المعنوية لإختبار (F) وتساوى (0.00) يعنى ذلك أن النموذج معنوى من الناحية الاحصائية .

ج- أختبار اثر المتغير المستقل على التابع :

بمقارنة قيمة (.Prob) مع مستوى المعنوية (5%) من نتائج التقدير اتضح أن معالم (تمويل بنك الشمال) ذو دلالة إحصائية معنوية مع المتغير التابع التمويل الزراعي.

: T test.

من جدول Coefficients نجد أن قيمة (T) تساوى 12.98 ودرجات حرية (n 2 -) ومستوى دلالة (T) تساوى 0.00 وهى أقل من 0.05 لذلك توجد علاقة ذات دلالة

إحصائية مابين المتغيرات المستقلة (الصادرات الزراعية ، تمويل بنك الشمال) والمتغير التابع (التمويل الزراعي) . وبمقارنة قيمة (t) الجدولية مع قيمة (t) المحسوبة للمعاملات المقدرة نجد أن قيمة (t) المحسوبة للمعاملات المقدرة أكبر من قيمة (t) الجدولية عدا معامل الصادرات الزراعية لذلك فإن المعاملات المقدرة ذات معنوية إحصائية ويمكن التأكد من ذلك من خلال مستوى المعنوية لمعاملات المتغيرات المستقلة حيث نجد أنها أقل (0.05).

ج- الأخطاء المعيارية (Std. Error):

من جدول نتيجة التقدير نلاحظ أن الأخطاء المعيارية أصغر ما يكون لكل من معالم النموذج مما يدل علي قرب التقدير عن القيمة الحقيقة للمعلمة.

ثالثاً : المعيار القياسى :

يتم من خلال هذا المعيار التأكد من خلو النموذج من مشاكل القياس .

1عدم وجود مشكلة الارتباط بين المتغيرات:Multicollinearity

نلاحظ من جدول Variance Inflation Factor ان قيم الارتباط بين متغيرات الدراسة (تمويل بنك الشمال، الصادرات الزراعية والتمويل الزراعي) تساوي 0.994 1.130, 0.909, علي التوالي لكل من المتغيرات وهو أقل من (5%) لذلك لا يمكن القول ان هنالك ارتباطاً عالياً او تشابهاً بين متغيرات الدراسة التفسيرية

2.الارتباط الخطي Auto Correlation:

يعرف على إنه الارتباط بين أعضاء السلسلة من المشاهدات رتبت في بيانات سلسله زمنيه أو في بيانات المقطع العرضي (د: مجيد علي حسين/ د: عفاف عبد الجبار سعيد ،1998م.) بمعنى وجود إرتباط بين قيم المتغيرات العشوائية المقدرة بين تلك السلسلة ويتم إختبار الارتباط الذاتي لمعرفة إن كان لبعض المتغيرات المستبعدة من النموذج لها علاقة بالمعادلة المقدرة . والافتراض الكلاسيكي لنموذج الإنحدار الخطي إنه

غير موجود وفي المتغير العشوائي لأي مشاهده عن التأثير على قيمة المتغير العشوائي لمشاهده أخرى .

الارتباط بين متغيرات الدراسة :Multicollinearity

اختبار مقياس **Variance Inflation Factor (VIF)** :

جدول رقم (5)Coefficients[a]

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
(Constant)	9.614	2137.1		2.986	.017		
agrx	.619	.510	.092	1.214	.259	.994	1.007
bankraing	1.311	.101	.980	12.98	.000	.994	1.007

a. Dependent Variable: agrrasing

من الجدول أعلاه يتضح من قيم Variance Inflation Factor ان الارتباط بين متغيرات الدراسة تساوي1.007 و1.007 لكل من المتغيرات التفسيرية (تمويل بنك الشمال، الصادرات الزراعية) وهو أقل من 5 لذلك لا يمكن القول ان هنالك ارتباطاً او تشابهاً بين متغيرات الدراسة .

وجود الإرتباط الذاتي هو إشارة إلي حجم معامل الإرتباط الذاتي فعندما يكون معامل الإرتباط الذاتي مساوياً للصفر معني ذلك إنه لا يوجد ارتباط ذاتي وإذا كانت قيمته مساوية للواحد الصحيح فإن هنالك ارتباط ذاتي بين قيم المتغيرات العشوائية المقدرة في الاتجاه الموجب وبدرجه عاليه إما إذا كانت قيمته سالبه معنى ذلك إن أثر المتغير العشوائي له اتجاه سالب ويظهر الإرتباط الذاتي نتيجة إهمال ببعض المتغيرات المستقلة من النموذج المراد تقديره أو إن الصياغة الرياضية لنموذج الانحدار المراد تقديره غير دقيقه أو لسوء توصيف المتغير العشوائي أو عدم دقة البيانات المستخدمة .

يتضح من اختبار إرتباط بيرسون Pearson أن قيمة الإرتباط تساوي 97.3 وقيمة مستوي الدلالة تساوي (0.00) وهذا يشير علي ان العلاقة بين المتغيرات خطية وتتبع التوزيع الطبيعي وذلك يعني وجود علاقة دالة احصائياً.

3. التباين:**Variance** :

يتضح من نتائج اختبار Friedman ان قيمة Chi-square تساوي 84.28 ودرجات الحرية (2) (عدد المتغيرات−1) وهي دالة احصائياً وان هنالك تبايناً ،حيث كانت Asymp. Sig تساوي (0.00) وهي أقل من (0.05) لذلك نرفض فرض العدم "لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في وسيط المتغيرات ونقبل الفرض البديل توجد فروق ذات دلالة احصائية في وسيط هذه المتغيرات.

أ. مشكلة الارتباط الذاتى

ديربن− واتسون (DW):

بإجراء إختبار ديربن− واتسون (DW) لإكتشاف مشكلة الأرتباط الذاتي للبواقي تم التأكد من أن النموذج لا يعاني من المشكلة ، تساوي (2.1) ، وبالرجوع للقيمة الجدولية نجد أن هذه القيمة المحسوبة تقع مابين الحد الأعلى والذي يساوى (2.5) والحد الأدنى الذي يساوى (1.5)، ومن ثم نستطيع أن نقرر بعدم وجود الارتباط التسلسلي للأخطاء في النموذج موضع الدراسة. حيث بلغت قيمة (DW = 2.1) وهي تقترب من القيمة المعيارية أو القيمة القياسية (DW = 2).

المبحث الثالث

ويشتمل علي :-

اولا : النتائج

ثانيا : التوصيات

النتائج :-

1. اسهم بنك الشمال الاسلامي في زيادة حجم الصادرات الزراعية من خلال تمويله للقطاع الزراعي .
2. زاد حجم التمويل الزراعي في السودان خلال فترة الدراسة من نسبة 10.1% خلال العام 2008م الي نسبة 20.1% في العام 2018 م اي تضاعف حجم التمويل الزراعي خلال عشر سنوات .
3. حقق بنك الشمال الاسلامي اعلي نسبة تمويل للقطاع الزراعي في العام 2017 م وقد بلغت نسبة تمويل القطاع الزراعي 20.4% من جملة التمويل المقدم من البنك للقطاعات الاقتصادية المختلفة .
4. ارتبطت الزيادة في حجم الصادرات الزراعية بحجم التمويل المقدم من المصارف.
5. اوضحت الدراسة ان الزيادة في حجم التمويل الزراعي تسهم بصورة ملحوظة في زيادة الانتاج الزراعي.
6. يتلاحظ من خلال الدراسة الزيادة المضطردة في حجم التمويل الزراعي في السودان.

توصيات الدارس

من خلال الدراسة التي تناولت اثر التمويل الزراعي علي حجم الصادرات الزراعية من خلال دراسة حالة بنك الشمال الاسلامي في الفترة من 2008م الي 2018 م فإن الدارس يوصي بالاتي : -

1. تشجيع التمويل الزراعي عبر المصارف السودانية بتوسيع مظلة التمويل الزراعي المتاح
2. توسع المصارف افقيا لتغطي مساحات شاسعة من السودان لمقابلة احتياجات المزارعين للتمويل .
3. ضرورة انشاء شركات تمويل زراعي متخصصة لتعمل جنبا مع المصارف السودانية .
4. توسيع شبكة الضمانات المطلوبة للتمويل الزراعي .
5. انشاء محافظ تمويلية ضخمة من قبل المصارف لتمويل الموسمين الصيفي والشتوي .
6. ضرورة تنويع صيغ التمويل المتاحة عبر المصارف للمزارعين

مراجع الدراسة

اولا" :

القرآن الكريم

ثانيا : الكتب

1. أحمد، عثمان بابكر ، تجربة البنوك السودانية في التمويل الزراعي بصيغة السلم ، البنك الاسلامي للتنمية ، معهد التدريب ، 1998 م
2. الصديق طلحة محمد رحمة ، التمويل الاسلامي في السودان التحديات ورؤي المستقبل ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، 2006 م .
3. بسام يونس ابراهيم – الاقتصاد القياسي – دار عزة للنشر والتوزيع –السودان ، الخرطوم – 2002م.
4. جلال جويدة القصاص ، النقود والبنوك والتجارة الدولية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2010 م .
5. جمال عمارة ، المصارف الاسلامية ، دار النبأ ، الجزائر ، 1996 م.
6. خليل الشماع ، ادارة التحصيل والقروض المتعثرة ، (عمان : الاكاديمية العربية للعلوم المصرفية والمعرفية، 1992 .
7. رشدي صالح عبدالفتاح صالح ، التمويل المصرفي لمشروعات البنية التحتية ، بيروت ، اتحاد المصارف العربية ، 2006م .
8. عبد الوهاب مطر الداهري ، الاقتصاد الزراعي ، مكتبة دار الكتب والنشر ، جامعة الموصل ، العراق .1998 .
9. عبدالمطلب عبدالحميد ، اقتصاديات الاستثمار والتمويل الاسلامي في الصيرفة الاسلامية ،(الاسكندرية ، الدار الجامعية للنشر)، 2014 م.
10. عبيد علي احمد حجازي ، مصادر التمويل ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، القاهرة ،2017 م.

11. عثمان ابراهيم السيد ، الاقتصاد السوداني ، المؤسسة العامة للطباعة والنشر ،الطبعة الثانية ، 1998 م .
12. مجيد علي حسين وآخرون ، الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق ، عمان ، دار وائل للنشر ، الطبعة الاولي ، 1989
13. محمد بوجلال ، البنوك الاسلامية ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1990
14. محمد كمال خليل ،اقتصاد الائتمان المصرفي ، الاسكندرية ، منشأة المصارف 1997م.
15. محمد عبدالعزيز ، المداخل الحديثة في تمويل التنمية الاقتصادية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 1988م

ثالثا : الرسائل الجامعية

1. أبراهيم محمد اسحق ، أثر التمويل المصرفي لقطاع الصادر علي الميزان التجاري ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، 2011م
2. إدريس محمد امام ، أثر تغير سعر الصرف في الميزان التجاري ، جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، 2011م
3. إنعام بابكر محمد ، تقييم آثار السياسات التمويلية علي تنمية الصادرات الزراعية ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في التخطيط التنموي ، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ، معهد الدراسات الانمائية ، جامعة الخرطوم، (2005)م
4. جلال الدين داؤود محمد خميس ، أثر الصادرات الزراعية علي الميزان التجاري في السودان ، ، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراة في الفلسفة في الاقتصاد ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،(2019م).
5. خنساء أحمد عبدالله الياس ، العوامل المؤثرة علي دالة الصادرات الزراعية ، (2018م)، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد ، كلية الدراسات العليا ، قسم الاقتصاد ، جامعة النيلين .
6. رانيا صلاح الدين يوسف ، دور التمويل المصرفي في تطوير الصادرات السودانية ،(2009)م ، بحث تكميلي لنيل الماجستير في الاقتصاد ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

7. سحر عبدالقادر عبدالدائم ،التمويل المصرفي وأثره علي علي التجارة الخارجية في السودان ،(2016م) ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في التجارة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة شندي.
8. عمر حماد محمد أحمد ، التمويل المصرفي للقطاع الزراعي ، (2018 م) ، بحث لنيل درجة الدكتوراة في فلسفة الاقتصاد ، كلية الدراسات العليا – جامعة النيلين .
9. محمد محمد طاهر قريش ، المصارف ودورها في تمويل التجارة الخارجية ، (2014) م ، بحث تكميلي لنيل الماجستير في الدراسات المصرفية ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
10. مصعب معتصم سعيد، اثر التمويل المصرفي علي القطاع الزراعي في ولايتي الشمالية والقضارف، دراسة مقارنة (1990–2007م) ، جامعة النيلين ، رسالة دكتوراة ، 2008م.
11. هبة محمود حسين السيد ، الدور التمويلي لبيع السلم في القطاع الزراعي الفلسطيني دراسة حالة (قطاع غزة) ،بحث تكميلي لنيل الماجستير في اقتصاديات التنمية ، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية بغزة ،(2016م0)
12. مني علي ابراهيم ياجي ، الدور الارشادي والتمويلي للبنك الزراعي السوداني في حل قضايا تمويل صغار المزارعين ، بحث لنيل درجة الماجستير في العلوم الزراعية ، جامعة الخرطوم ، 2004 م. .
13. يوسف عوض احمد ، دور التمويل المصرفي في تجارة الصادر – دراسة حالة : بنك الشمال الاسلامي (1999–2009) ، رسال ماجستير غير منشورة ، اكاديمية السودان للعلوم المصرفية ،(2010م).

رابعا : الدوريات

1. أبراهيم احمد اونور ، تفعيل دور اسواق رأس المال في تمويل النشاط الزراعي ، مجلة المصرفي ، العدد السادس والاربعون ، ديسمبر 2007م
2. أحمد جعفر عبدالله ، دراسات مصرفية ومالية ، العدد الثامن (يوليو 2003م)، امانة البحوث والتوثيق ، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية ، الخرطوم.
3. الأمانة العامة لهيئة المستشارين ، دراسة حول تنمية الصادرات غير البترولية ، 2008م ، السودان ، دراسة غير منشورة .
4. عبدالحميد سليمان الياس ، واقع التمويل المصرفي للقطاع الزراعي في السودان ، مجلة المصرفي ، العدد التاسع والستون ، سبتمبر 2013م.
5. عبدالحميد محمد جميل واخرون ، القطاع المصرفي في السودان النشأة والتطور خلال الفترة (1903–2003م) ، سلسلة اصدارات اتحاد المصارف السوداني ، 2008 م.
6. .
7. عصام عبدالرحيم علي ، التمويل بصيغة المرابحة وتعدد المخاطر ،مجلة المصرفي ، العدد الخامس والاربعون ، 2007م .
8. كتوش عاشور وفورين حاج قويدر ، دور الاعتماد المشتري في تمويل التجارة الخارجية ، الملتقي الدولي حول (سياسات التمويل وأثرها علي الاقتصاديات والمؤسسات النامية ، جامعة بسكرة ، 21–22 نوفمبر 2006م) ، ص 2.
9. محمد باوني ، العمل المصرفي وحكمه الشرعي ، بحث في الفقه والقانون ، مجلة العلوم الانسانية ، العدد 16 ، 2001 م .

خامسا : الاوراق العلمية

1. خليل الشماع ، ادارة التحصيل والقروض المتعثرة ، الاكاديمية العربية للعلوم المصرفية والمعرفية ، عمان ، 1992م
2. رشراش ، محمد مصطفي ،ادارة مخاطر التمويل الزراعي والريفي في اقليم الشرق الادني وشمال افريقيا 2011 م ، من مشوارت منظمة الفاو ،الاردن.
3. سراج الدين عثمان مصطفي ، صيغ التمويل الاسلامي وتطبيقها وفق الضوابط الشرعية ، الامانة العامة لاتحاد المصارف السوداني ، الخرطوم ، 2007م.

سادسا : التقارير

1. دراسة الصادرات السودانية ، مصرف البلد ، ادارة المؤسسات المالية ، 2020 م

2. عقد التأسيس والنظام الاساسي لبنك الشمال الاسلامي المعدل حتي 2010م ، ادارة التخطيط والبحوث .

3. الموجز الاحصائي للتجارة الخارجية، (2008 وحتي 2018).

4. البنك السودان المركزي، السياسات، (2008 وحتي 2018 م) .

5. بنك السودان المركزي ، التقارير السنوية، (2008 وحتي 2018م).

6. بنك الشمال الاسلامي ، التقارير السنوية ،(2008 وحتي 2018م).

سابعا : المواقع الالكترونية

1. أحمد ابوعبيد ، المصارف الاسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي www.arabgates.com.
2. احمد مجذوب احمد ، قضايا مالية معاصرة ، موقع مداد الالكتروني ، 2007/11/08م
3. الموقع الالكتروني لوزارة الزراعة والغابات الاتحادية ، اسبوع الاستثمار ، ورقة عمل حول السياسات الكلية والقطاعية وأثرها علي الاستثمار الزراعي hppt:/sudaneconomy.com/papers/index.htm
4. مدونة عبدالمحسن ميرغني ، (2010) /http://sondico.maktoobblog.com/559281،
5. نقطة التجارة السودانية ، الموقع الالكتروني.
6. مذكرات القرضاوي ، الموقع الالكتروني www.islamonline .net، 2006/09/23م .

7. عبدالباسط الشيبي ، البنوك الاسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي ، www.arabgates.com 2006/9/23 م .
8.
9. موقع مصرف البلد علي الانترنت www.baladbank.com.